مكتبة المحبة





د . نبيل راغب

إلى عهد قريب نادراً ماكنا نجد على الساحة الفكرية والأسرية الكتب والمراجع التى تهتم بشئون الأسرة والطفل وكل ماوجد فى هذا الشأن قلة قليلة من الكتب صدرت على مسافات متباعدة للغاية ولم تصدر تباعاً بالرغم من مسيس الحاجة لهذه الكتب التى تحفر بصماتها بقوة على الأسرة .

من أجل ذلك رأت لجنة النشر بمكتبة المحبة القيام بتغطية كاملة وشاملة لهذه النوعية من الكتب .

لذا فقد أصدرت قرابة الثلاثمائة كتاب فى هذا الصدد ، سطرها نخبة رائدة من ذوى الفكر .

ويسر اللجنة بدعوتكم لإقتناء هذه الكتب التى لا غنى عنهـــــا ..

لجنة النشر
بمكتبة المحبــة

مكتبة المحبة
لجنة النشر
بحسب الحروف الأبجدية

الاسم	الصفة
١ - إنجي سندباد	عضو إتحاد الكتاب وعضو نادى القصة
٢ - د ؟ رسمى عبد الملك	باحث بالمركز القومى للبحوث التربوية
٣ - د / سليمان نسيم	رئيس قسم الإجتماع والتربية بمعهد الدراسات القبطية
٤ - طلعت ذكرى	ماجستير فى التربية
٥ - د / عاطف عدلى العبد	مدرس الإذاعة والتليفزيون بكلية الإعلام
٦ - فايز فرح	معد ومقدم برامج بالإذاعة .
٧ - د / كلير فهيم	إخصائية الطب النفسى وعضو بالجمعيات المصرية والإمريكية والبريطانية للطب
٨ - كمال غطاس	فنان
٩ - د / ملاك جرجس	أستاذ العلوم السلوكية
١٠ - منى الملاخ	كاتبة صحفية وعضو اللجنة القومية للمرأة
١١ - ملاك لوقا	ليسانس فلسفة وله أكثر من مائة مؤلف
١٢ - مكرم حنين	رئيس القسم الفنى بالأهرام
١٣ - د / نبيل راغب	عميد المعهد العالى للنقد الفنى بأكاديمية الفنون
١٤ - ناجى كامل	فنان بالإهرام
١٥ - د / نظير عريان	أستاذ بكلية العلوم جامعة عين شمس
١٦ - المستشار الدكتور وليم إبراهيم قلادة	الوكيل السابق بمجلس الدولة .
١٧ - يعقوب الشارونى	أستاذ أدب الأطفال بجامعة حلوان ووكيل وزارة الثقافة
١٨ - المهندس أنور إبراهيم	مقرر لجنة النشر

مقـــدمة

ارتبط فى أذهان الكثيرين هذا العصر الذى نعيشه بأنه عصر العنف في حين أن العنف قديم قدم الوجود نفسه ، وهو العنصر الذى قامت عليه قصص نشأة الكون والأساطير والملاحم القديمة، والسمة الأساسية التى ميزت أفعال الأبطال والقادة الذين تركوا بصماتهم واضحة على مجريات التاريخ. وفى الرسالات السماوية كان قتل قابيل لأخيه هابيل أول حادث عنف يدل على أن العنف جزء عضوى من الطبيعة البشرية لا يمكن القضاء عليه والتخلص منه نهائيا ، وإن كان من الممكن ترويضه والتخفيف من آثاره المدمرة بقدر الامكان .

إن بذور العنف موجودة فى كل عصر وليست قاصرة على عصرنا هذا، وإن كانت التكنولوجيا قد ضاعفت من طاقة العنف من خلال أسلحة الدمار النووية والهيدروجينية وغيرها . كذلك فان ثورة المواصلات التى نعيشها الآن جعلت من عالمنا قرية صغيرة بحيث يسهل على رياح العنف أن تنقل بذوره من تربة الى أخرى فى زمن قصير للغاية ، أى أن عدواه يمكن أن تصيب أية بقعة مهما نأت عن مصدره ، خاصة اذا

كانت هذه البقعة تعانى بالفعل من عوامله التى تتجمع حثيثا فى أحشائها ، والتى تشبه الى حد كبير العوامل التى تتفاعل فى بطن البركـــان قبل انفجـــاره لتتحول الى حمم تمطر القريب والبعيد بشظاياها المنصهرة .

والظاهرة الجديرة بالتأمل والمثيرة للتعجب أن الفكر الانسانى لم يتصد لظاهرة العنف بالدراسة والتحليل حتى القرن الماضى ، وظل العنف ظاهرة عشوائية وتلقائية غامضة حتى جاء الفيلسوف جورج سوريل ليجعل منه محورا لدراساته وتحليلاته . صحيح أن هناك اشارة الى العنف فى الجزء الذى تبقى عبر العصور من كتاب أنا كسيماندرا الفيلسوف والفلكى الاغريقى المشهور الذى وصفه الفيلسوف المعاصر مارتـــن هايـــدجر بأنه أقـــدم ما قيل فى الفكـــر الغربى عن العنف حين قال :

« إنه المادة الأزلية التى تنبع منها كل الأشياء ، واليها تعود حينما تستهلك أو تهلك ، وذلك كى يقدم كل شىء أو كل عنصر للأشياء أو العناصر الأخرى فدية وكفارة عما اقترفه ضد نظام الزمن ، اذ أن الكفاح أو العنف هو أبو الأشياء جميعها وملكها » .

لكن المفكر الفرنسى ج. م . دوميناك يعلق على قول أنا كسيماندرا

بأنه بديهية أو حقيقة لاتحتاج الى توضيح ولا تشكل للفيلسوف مشكلة حتى لو كانت السبب فى هلاكه . فمثلا لا يرى سقراط ضررا فى العنف فى حد ذاته ، وانما الضرر يكمن فى سوء استخدام السلطة وسوء استخدام اللغة بحكم أنهما يعوقان العقل والجمال والانسجام ، أى أن ضرر العنف يكمن فى الآثار المترتبة عليه . واذا كانت الفلسفة والفكر قد فشلا في القاء الأضواء الموضوعية على أبعاد العنف وأعماقه فان التراجيديا المسرحية قد جسدته فى أبشع صور الانتقام والغضب والعواطف والانفعالات الصاخبة الهادرة ، وأوضحت أن العنف البشرى عندما يتمثل فى سلوك العنف المتهور الطائش أنما يعبر عن قانون الآلهة ، ذلك القانون الغامض المفزع والذى لا يضع حدا واضحا بين العنف المرتبط بالخير والعنف الصادر عن الشر .

وانتقلت نفس التقاليد من الإغريق الى اللاتين الذين لم يفرقوا بين القوة والعنف ، ثم امتدت بطول حقب الحضارة الغربية التى لم تصل الى تحديد لمفهوم العنف ، اذ أن هذا المفهوم لم يكن له وجود ، أو ربما كان فى مرحلة التكون غير المحسوس . لكن عصرنا الحاضر استطاع أن يحدد هذا المفهوم من ثلاث زوايا : الزاوية السيكلوجية التى تنفجر عندها القوة بعيدا عن كل قيود العقل ومحاذيره ، وغالبا ما يتخذ هذا

الانفجار صورة جريمة القتل ، والزاوية الأخلاقية التى تتمثل في العدوان على ملكية الآخرين وحريتهم ، خاصة الجيران . والزاوية السياسية التى يتم عندها استخدام القوة للاستيلاء على السلطة أو لاستغلالها فى تحقيق أهداف غير مشروعة .

ومن الواضح أن الزاوية السياسية هى التى استحوذت على معظم الاهتمام فى القرن العشرين ، لدرجة أن قاموس لالاند للفلسفة عرف العنف بأنه الاستخدام غير المشروع أوغير القانونى للقوة . من هنا كانت التفرقة بين العنف والقوة خاصة بعد نمو روح الديمقراطية التى تخول لكل فرد الحفاظ علي حقه كمواطن له كيانه المحترم وحريته المكفولة . ولذلك فالعنف فعل بشرى بالضرورة ، واذا نتج عن كوارث الطبيعة كالزلازل والبراكين والفياضانات مثلا فانه لا يعد عنفا وانما مجرد تفاعل من تفاعلات الطبيعة التى لا تهدف أساسا الى انزال الضرر بالبشر ، بل تنطلق طبقا لقوانين ليست لها علاقة بآمال البشر أو آلامهم .

أما بالنسبة للحيوان فقد أثبتت الدراسات الحديثة أنه يتجنب العنف، واذا لجأ اليه ففى حدود ضيقة لا تخرج عن الانفصال بتحديد الحدود أو إخضاع الأضعف حتى يصبح تحت سيطرة الأقوى

فالحيوان لا يجد نفسه فى حاجة الى إشباع رغبته فى العنف . فمن خلال الانفصال بتحديد الحدود يتجنب العنف لأنه لا يرغب فى أن يتورط فى تمرد أو قتال ، ومن خلال خضوع الضعيف للقوى لا يقف عند مجرد اشباع غريزته بل يهدف الى تعايش سلمى يحافظ به على كيانه . ويؤكد لورنز وتلاميذه الذين قاموا بهذه الدراسات أن جماعات الحيوانات فى جميع الأحـــوال تتجنب الهـــلاك عن طـــريق هذين المسلكين الغريزين .

كذلك فان العلاقات بين الجماعات الحيوانية المختلفة لا تنضوى تحت بند العنف مهما بلغت أعلى درجات الشراسة . فالأسد يبدو في نظرنا عنيفا عندما يلتهم فريسة ، لكنه لا يقصد هذا العنف ، لأن مسلكه هذا يتشابه مع مسلك البركان عندما ينفجر أو مسلك الطوفان أو الاعصار عندما يكتسح فى طريقه البيوت والأشجار والبشر . إن مسلك الأسد هذا عبارة عن عنصر من مجموعة عناصر لابد منها لايجاد التوازن الطبيعى والكيميائى . ولذلك فان مفهوم العنف ينتفى تماما فى هذه الحالة التى لا تحتاج فيها الطبيعة الى تحقيق التنظيم الذاتى .

أما الإنسان فهو الكائن الوحيد القادر على تحويل قوته لتكون ضد نفسه . أى أن الجنس البشرى هو وحده القادر على تدميرنفسه ، وذلك

لأنه فقد قدرته على تحقيق التنظيم الذاتى الذى تمتلكه الطبيعة . والعنف ظاهرة بشرية أساسا بقدر ما تتضمنه من حرية شخص ما فى أن يعتدى على حرية شخص آخر . فهو استخدام القوة الظاهرة أو المستترة لاغتصاب شىء من الأفراد أو الجماعات ليسوا علي استعداد لمنحه عن طيب خاطر ، أى أنه يتم بعلمهم وبرغم أنفهم . فالسرقة ليست دائما عنفا ، أما اغتصاب المرأة فهو عنف . وعلى الرغم من بشاعة العنف فانه يستهوى الكثيرين لأنه يمنح القوى كل فوائد السيطرة على من هم أضعف منه دون أن يعمل تفكيره أو يبذل جهده أو يلجأ الى الجدل والتفاوض . وهذا يعنى أن جريمة القتل ليست أعلى درجات العنف ، أما أعلى درجاته فتتمثل بالفعل فى التعذيب الذى يربط بالضرورة بين الضحية ومن يقوم بتعذيبه .

وعلى الرغم من بشاعة الصور التى يبدو فيها مرتكبو العنف ، فان لهذه الصور الشاذة جاذبية خاصة عندما تبرز خطوات الانجاز السهل والسريع التى يعجز الأفراد والجماعات عن اتخاذها من خلال القنوات التى تعتمد على الحوار والمفاوضة والإقناع . خاصة اذا عجز الناس عن إدراك حقيقة القرار الذى يتخذ العنف وسيلة لتحقيقه ، اذ أنه يتخذ عادة بطريقة عفوية وعشوائية دون تقدير للعواقب المتوقعة مهما كانت

مأسوية . وكما علمتنا التراجيديا الاغريقية وعظماء الروائيين من دستيوفسكى الروسى الى فوكنر الأمريكى ، والفلاسفة المعاصرون من هيجل ونيتشه الألمانيين الى سارتر الفرنسى ، فإن العنف لا يقتصر علي ممتلكات الشخص أو على أمنه الجسدى ، وانما يمتد الى كيانه ووجوده ذاته .

وقد ارتبط العنف بنمو الشعور بالذات وتأكيد الاستقلال الذاتى منذ الشهور الأولى لحياة الانسان على الأرض ، فيوضح فرويد أن الطفل الوليد يسعى الى ملامسة العالم المحيط به وتملكه ، لكن هذه العملية لا تتم بطريقة مباشرة وعاجلة بصفة شخصية وانما من خلال أشخاص آخرين ، وفى هذه الحالة يتمثل الاخرون فى شخصية الأب الذى يبدو فى نظر الطفل أداة لتنفيذ رغباته ولكبتها في الوقت نفسه اذا أراد الأب كبتها . ومن هنا كان لجوء الطفل الى العنف فى كل مظاهره البدائية المتعددة كعنصر من العناصر التى تسهم فى نمو الشعور بالذات وتأكيد الاستقلال الذاتى .

والعنف متعدد الأبعاد ومتنوع الأعماق اذ أنه ينعكس أحيانا علي أنبل تطلعات الانسان وأسمى طموحاته ، على التصوف والحب والفن والثورة ضد الكبت والارهاب والطغيان . ولذلك فالعنف مصاحب للإنسان

دائما ، وكما يقول نيتشه فانه موجود فى ثنايا الحديث الذى ننطق به ، والحجج المنطقية التى نوردها . ونحن ندرك الآن أننا قد نحتج على مختلف أنواع العنف وأشكاله أيا كان مصدرها ، ومع ذلك لا يمكننا أن نخلص أنفسنا من العنف الكامن فيها .

وكان هيجل أول فيلسوف يوضح أن العنف كان دائما نتيجة مباشرة لانعدام العقلانية فى بعض الفترات التاريخية التى تمر بها المجتمعات ، كما أنه جزء لا يتجزأ من جوهر الشعور الإنسانى نفسه ، وهذا الشعور خاصية يمارسها الإنسان من أجل ذاتها وفى حد ذاتها دون الإعتراف بوجود « الغير » ، ذلك أن وجود « الغير » ينبع من وجودى أنا ، وبالتالى لابد أن يعترف بوجودى . وهكذا يصبح الصراع من أجل الحياة صراعا فى سبيل الاعتراف بالوجود . وأنا من خلال انشغالى بالصراع أحرر نفسى من خلال الاستعداد للمخاطرة بحياتى، اذ أننى على استعداد أن أرغم الغير – اذا اقتضت الضرورة – على الاعتراف بوجودى . وهكذا يتضح لنا أنه ليس هناك الا طريق واحد كى يحافظ الأنسان على كيانه وحريته ، وهذا الطريق هو المخاطرة بالحياة نفسها ، والعنف لابد أن يتبع المخاطرة سواء أكان عنفا يواجه الإنسان أو عنفا يمارسه .

وهيجل لا يرفض العنف كما أنه لا يمجده . فهو يرى فيه ضرورة لازمة لعملية النمو الإنساني، ولذلك فالحرب ليست سوى صيغة طبيعية للعلاقات بين الدول ، وإن كان العمل المدنى المثمر والثقافة الانسانية الرحبة مجالا أكثر أشباعا للتعبير عن الذات والعلاقات الانسانية البناءة. لكن التناقض العجيب يبرز كأوضح ما يكون عندما يصبح العنف ذاته ضرورة لابد منها لجعل العــلاقات انسانية بين الأفراد أو بين الدول .

ويركز جورج سوريل فى دراساته على تعرية الاستخدام الذى يبدو طبيعيا للعنف الذى اتخذ من الوسائل ما يبدو شرعيا وقانونيا وأخلاقيا وعاديا للغاية ، وذلك عند استخدامه للقوة علانية وجمعيا فى سبيل الاطاحة بنظام اجتماعى ما على سبيل المثال ، أو تبرير الاضرابات العامة ، أو تشجيع الارهاب ، أو اللجوء الى خطف الطائرات والرهائن .

ولا يمكن تفسير عوامل العنف فى عزلة عن الظروف البشرية التى أدت اليها ، كما أنه من العبث التنديد بالعنف فى ضوء قرارات سياسية أو أحكام أخلاقية فى عالم استشرى فيه العنف وسرى فى كل جانب من جوانب العلاقات بين الناس ، بل وأصبحت له أقنعة عديدة ومتنوعة تحتاج الى تعريفات دقيقة وتفسيرات محددة . فالعنف فى الاضرابات يختلف فى طبيعته عن العنف في استخدام القنبلة الذرية . كذلك فان

العنف المقنن الذى يتخفى خلف ستار الشرعية ، والذى يطبق سلمياً يختلف تمام الاختلاف عن العنف الثورى أو العسكرى الذى يمارس علانية وجهرا ويسترعى الانتباه أكثر مما تسترعيه صور العنف الكامنة المراوغة . ولذلك فان العنف العلنى يتعرض لاستنكار أعنف وأشد . لكن ادانة كل صور العنف فعبث ورياء فى حين أن تمجيد العنف إجرام بمعنى الكلمة .

والعنف الأعمى هو أبشع أنواع العنف ، لأنه أعمى بالنسبة لضحاياه ، وأعمى بالنسبة لممارسيه ، خاصة وأن العنف يحمل فى طياته قوة ذاتية لتوليد العنف . فالعنف لا يلد سوى العنف ، ومتى بدأ دون وجود أية عوامل لكبح جماحه فانه يتفرع ويتشعب ليورط الجميع فى دائرته الجهنمية المفرغة . صحيح أن العنف الذى كان يمارس فى الماضى فى بشاعة علنية ، اندثر فى مجتمعاتنا المعاصرة . فالمبارزة وأحكام الأعدام وغير ذلك من أساليب العقوبات التي كانت توقع على مشهد من الجمهور ، والعراك الدموى الذى كان ينشب فى الشوارع ، كل ذلك وغيره أصبح من النادر وقوعه ، ومع هذا فان صور العنف التى تمارسها عصابات التهريب والأحداث المنحرفون ، بل وأعضاء الأسرة الواحدة داخل الأسرة نفسها ، لم يتوقف معدل زيادتها بعد .

هنا يبرز تناقض خطير يؤكد لنا أنه كلما تطور الضمير الحضارى وأصبح أكثر قدرة علي التحكم في مظاهر العنف العلنية ، لجأ العنف الي التخفى والتنكر خلف أقنعة جديدة ، أو الى البحث عن مخرج آخر له ، وغالبا ما يجد ذلك المخرج فى اتجاهين ، الأول أن يتحول الى الداخل فيعبر عن نفسه بطريقة غير متوقعة وغير مباشرة قد تبرز فى الأحاديث الفلسفية والمناظرات النقدية التى تتجلى فيها نرجسية المتحدثين وذاتهم المتضخمة . بل إن الجدل الأيديولوجى غالبا ما يصل الى إتهام الخصم وادانته بالخيانة والمروق والكفر والانحلال . كذلك فان هذا العنف الداخلى يعبر عن وجوده في مواقف الحياة اليومية كالمشاجرات والشغب العشوائى الذى ينشأ فجأة فى أثناء المظاهرات والاحتفالات دون وجود عوامل شخصية تؤدى اليه . وفى قاعات الرقص التى يذهب اليها الشباب طلبا للبهجة والسرور يبرز العنف أيضا ، وقد تنتهى الليلة بتحطيم القاعة وبيات الراقصين فى قسم الشرطة . أى أن العنف الكامن في أعماق النفس البشرية يجد مخرجا له فى منافذ عديدة مختلفة كلما سنحت فرصة لانطلاق الانفعالات العدوانية الغامضة التى تبحث دائما عن متنفس لها . ومواقف الجدل أو المعارضة أو الخصومة تقدم عادة مثل هذه الفرصة .

أما الاتجـــاه الآخر الذى يجد فيه العنف مخرجا له فيرتبط بالاتجاه السابق ولا ينفصل عنه ، وإن كان العنف فى هذا الاتجاه ينطلق الى الخارج ويتخفى فى أشكال جماعية ابتكرتها التكنولوجيا والنظم السياسية .

فالتكنولوجيا الحديثة تمارس عنفا خفيا على الإنسان الذى ابتكرها كى تكون فى خدمته فأصبح هو تحت رحمتها . فقد تحول الناس الى مجرد تروس فى آلة التكنولوجيا الجهنمية . فهى تمكن الناس من الاتصال بعضهم ببعض ، وتخلق عالماً مشتركا لجميع الأمم ، لكنها فى الوقت نفسه تمزق الأرض اربا ، وتسعى لاخضاع الطبيعة والناس لارادتها بعد أن مكنتهم من تشكيل العالم كى يلائم غاياتهم وأهدافهم .

ولا تقتصر التكنولوجيا على امداد النظم السياسية بأجهزة فريدة لاستخدامها فى الإشراف والتحكم فى مجريات الأمور ، وانما تغريها أيضا على الاستمرار فى ضمان السيطرة الكاملة على الناس . وأصبحت الآن كل الأجهزة المكافحة للعنف الخارجى أو الداخلى ، تعتمد على التكنولوجيا التى قد تصل الى استخدام العنف بدورها . والدولة ذاتها ليست الا وسيلة لأخذ العنف من أيدى الأفراد والجماعات ووضعه تحت سلطة متفردة . وقد أوضح الفيلسوف الألمانى ماكس فيبر أن طبيعة الدولة تحتم عليها أن تكون قابضة على الزمام فيما يتصل باحتكار الإستخدام المشروع للعنف .

وكان نمو المعارضة السياسية فى النظم الديمقراطية نتيجة مباشرة للرغبة العامة فى كبح جماح العنف الذى قد تتورط فيه الدولة . فالدولة فى الواقع هى السلطة التى تمارس السيطرة المطلقة على حياة المواطنين ، وليس من خلال حقها فى توقيع العقوبات فقط بل من خلال حقها أيضا فى تنظيم الدفاع القومى . فالدولة التى لم تكن لتقوم لها قائمة الا بعد انحسار البربرية ، وسيطرة قطاع الطرق ، وتحقيق العدالة الانسانية ، هى نفسها السلطة التى تجعل من العنف مؤسسة لا تخضع لالتزام أخلاقى أو تشريعى ، إذ أنها على استعداد دائما لاستخدام أقصى درجات العنف فى اللحظة التى تعتقد فيها أن كيانها أصبح مهددا . ويقول المفكر بول ريكور إن الحرب هى ذلك الموقف المتطرف الذى تضع فيه الدولة المواطن كى يختار بين « أما أن يقتل أو يُقتل » دون أى اختيار ثالث « أو تصبح مستعبداً » . ومع هذا فقد فشل الرافضون للتجنيد الإجبارى فى تقديم حل لهذه المشكلة .

وقد أثبت التاريخ أن كل مؤسسة سياسية لابد أن تلجأ الي العنف سواء بقدر كبير أو صغير كى تحقق أهدافها وتحافظ على كيانها . فالعنف هو قوة التاريخ الدافعة التى تقفز الى المقدمة بالطبقات الحاكمة وبالأمم وبالحضارات . والثورة الفرنسية أوضح دليل على هذا .

إن نقاط التحول فى تاريخ البشرية ترتبط ارتباطاً وثيقا بأعلى درجات العنف العام . لكننا اليوم لا نجد المؤسسة السياسية الحضارية التى تضفى الشرعية على العنف ، برغم أن العنف قد يكون السبب فى ايجـاد مثل هـذه المؤسـسة عن طـريق توزيـع السـلطة بين الدول وبين الطبقات .

واذا كان تاريخ البشرية ملطخاً بسيل من الدماء وغارقا بين أمواج العذاب والمحن ، فان العنف قد يكون عنصرا بناء عندما يشكل قوة دفع للتغيرات الاجتماعية والثقافية الضرورية والملحة والتى اثبتت الأيام أنها كانت ذات نفع وجدوى للإنطلاق الحضارى لكن اذا استمر العنف كقاعدة ثابتة فإنه لابد أن يدمر فى النهاية كل ما ساعد فى بنائه . فالعنف نار لابد أن تلتهم نفسها فى آخر الأمر اذا لم تجد ما تأكله . ولعل صمام الأمن الحقيقى الذى يمكن أن يقى البشرية من انفجارات العنف يكمن فى الاصرار على تدعيم فاعلية المبادىء الديمقراطية والعدالة الانسانية التى يمكن أن تحتوى بقدر الامكان صور القهر والاستغلال والاستعباد وتضيق عليها الخناق حتى تفقد القدرة على الإمساك بزمام الأمور . فقد ازاح نمو روح الديمقراطية الجذور أو البذور التى كانت تبرر العنف وتنميه ، لكنه فى الوقت نفسه أزاح

السبب الذى يبرر العنف المضاد الذى تنظمه أجهزة الدولة ولذلك يقال إن النظم الديمقراطية الحقيقية لا تعرف التطورات العنيفة مثل الانقلابات العسكرية .

لكن يظل العنف تهديدا مستمرا بل وسيفا معلقاً على عنق أى نظام يعجز عن حل مشكلاته الأساسية مثل المجاعات ، والبطالة ، والتضخم ، والتسيب ، وسوء الادارة ، وارتفاع الأسعار ، والعنصرية ، والفساد البيروقراطى ، وفشل التنمية الزراعية ، وتدهور الانتاج الصناعى ، والعجز عن فض المنازعات بين العمال والادارة بالطرق السلمية ، وعدم الانتماء عند طلبة المدارس والجامعات وغير ذلك من البؤر التى تنضح بتراكمات العنف حتى الانفجار . ولعل أنجح علاج لوأد احتمالات العنف فى مهدها يكمن فى تطبيق مبدأ « الوقاية خير من العلاج » .

المهندسين ٢ سبتمبر ١٩٨٩ — د . نبيل راغب



الفصـــل الأول

العنف : أسبابه وأنواعه

كان أرسطو أول من ربط بين التفاوت الاقتصادى والعنف السياسى في كتابه « السياسة » عندما أوضح أن مثل هذا التفاوت يعتبر السبب الشامل والرئيسى للثورات ، وأن الطبقات الدنيا تثور حتى تتساوى مع الأعلى ، والمتساوون يثورون حتى ترتفع مكانتهم. وبعد مرور حوالى ثلاثة وعشرين قرنا جاء المفكر الأمريكى والسياسى اللامع ماديسون ليصف التفاوت فى كتابه « الفيدرالى » بأنه أكثر مصادر الصراع السياسى انتشارا واستمرارا . وفى العصر الحديث لم تخرج دراسات العنف عن هذين الفرضين ، وإن كانت قد تشعبت وتوغلت فى تحليل هذه الظاهرة الخطيرة . فقد ثبت من خلال علوم الاجتماع والنفس والاقتصاد والسياسة أن احتمالات العنف السياسى تزداد كلما عظم التفاوت فى التوزيع القومى للدخول الشخصية، وكلما عظم الانحراف القـــومى فى أى من الاتجـــاهين عن متوســـط توزيع التفـــاوت فى الدخل القومى .

وتوضح دراسات كثيرة أن المصالح الاقتصادية تكمن وراء معظم مظاهر العنف . فالمنازعات الاقتصادية تكتسب طابعا سياسيا تنتج عنه التوترات والصراعات والعنف ، وتتخفى هذه المنازعات وراء أقنعة الصراع بين الأجناس واللغات والطوائف والقبائل والثقافات والطبقات. وتستخدم فى هذه المنازعات وسائل تتروح بين المظاهرات السلمية وعدم التعاون والمعارك البرلمانية والعصيان المدنى الى القتال فى الشوارع والطعن بالسكاكين والخناجر والاضرابات وأعمال الشغب والعنف المدنى. وأحيانا تحاول العناصر الخارجية المتربصة بالدولة التسلل لتحويل هذه المواقف الى تربة تبذر فيها بذور التطرف الأيديولوجى والارهاب السياسى ، حتى تضمن استمرار العنف وتفاقمه وبذلك تحقق أهدافها فى السيطرة على مقدرات هذه الدولة .

وينظر رجال علم النفس الاجتماعى مثل نيل سملر فى كتابه « نظرية السلوك الجماعى » الى السلوك العنيف على أنه « انحراف مرضى » لكنه يولد قوى جديدة تحقق التوازن الهيكلى و الوظيفى للمجتمع . أى أنه يشبهه بالجراحة الأليمة التى لابد من اجرائها حتى يصح الجسم ويواصل الحياة . وهذا الرأى يقترب كثيرا من علماء الاجتماع السياسى مثل روبرت جور الذى يرى أن العنف السياسى

ظاهرة عادية لا يمكن تجنبها وان كان فى الامكان التحكم فيها . يقول جور أن بعض الأفكار التى يتصورها الناس عن العنف نابعة من مصادر سيكلوجية وثقافية ، وناتجة عن أشكال المشاركة الاجتماعية التى تشجع أو ترفض مظاهر العدوان ، ومن تقاليد ثقافية تقر الاستجابات الجماعية العنيفة لمختلف أنواع الرفض والحرمان مثل تقاليد الهاراكيرى اليابانية . وهذه التصورات هى التى تحرك الدوافع تجاه العنف ، وتتفاوت تفاوتا كبيرا من ثقافة الى أخرى ، بل وتتفاوت بين أبناء الثقافة الواحدة ، وأبناء الشعب الواحد . وهذه الدوافع الكامنة يمكن فصلها عن المذاهب السياسية المعلنة التى لا تمد الناس بمبررات خاصة للعنف ، استجابة لظروفهم السيكلوجية والشخصية المباشرة .

ويقسم جور العنف الذى تلجأ اليه الجماهير والطبقات المختلفة الى ثلاث درجات من حيث التنظيم المحكم والفاعلية المؤثرة . تتمثل الدرجة الأولى فى العنف السياسى غير المنظم ، أى التلقائى الى حد ما ، والذى ينمو من خلال مشاركة شعبية لا يمكن تجاهلها . وهو ما اصطلح على تسميته بالشغب ويشمل كل أعمال الشغب مثل الاضرابات السياسية العنيفة ، والمظاهرات والاضطرابات والثورات المحلية المحصورة داخل نطاق الإقليم .

أما الدرجة الثانية من العنف الجماهيرى فتتمثل فى التآمر وهو عنف سياسى على درجة عالية من التنظيم مع مشاركة شعبية محدودة وترحيب شعبى غير محدود . ويمتد هذا التآمر ليشمل الاغتيال السياسى المنظم والارهاب على نطاق صغير وحروب العصابات المحدودة فى الجبال والغابات .

أما الدرجة الثالثة من العنف السياسى فتتمثل فى الحروب الداخلية التى تتميز بدرجة عالية من التنظيم مع مشاركة العصابات المحدودة وحركات التمرد والاتصالات الخارجية المشبوهة مع مشاركة شعبية واسعة الانتشار . ويراد بها قلب نظام الحكم وتغييره أو القضاء على الدولة ، ويصحبها عنف بعيد المدى بما فى ذلك كل أشكال الارهاب والتدمير الواسع النطاق وحروب العصابات . ولعل الحروب الأهلية أوضح دليل على هذا (الحرب الأسبانية والحرب اللبنانية) .

وفى بحثين كتبهما جوهان جالتنج عن أنواع العنف أوضح أن هناك أربعة أنواع : عنف مقصود ، وغير مقصود ، وواضح ، وكامن . وهذه الأنواع الأربعة تتفرع الى عنف هيكلى عام وعنف شخصى خاص ، وكل منهما يتميز بأنه عنف جسدى أو نفسى أو بهدف أو من غير هدف . ويبدو أن حاصل ضرب هذه التفريعات يمكن أن يصل الى نتائج يصعب

حصرها أو تحديدها . فهناك العنف العدوانى مقابل العنف الدفاعى ، والعنف العمد فى مواجهة غير العمد ، والعنف داخل الشخص ذاته وبين الأشخاص وبين الجماعات وبين الطبقات ثم بين المجتمعات والدول عندما يخرج العنف الى النطاق الدولى .

وليس كل العنف تقليديا مباشرا ، فهناك أنواع من العنف غير المباشر مثل الفقر المفروض على الإنسان الفقير ولا يعنى سوى حرمانه من الحاجات المادية الأساسية ، والقمع الذى يعنى الحرمان من حقوق الانسان وفى مقدمتها الحريات بأنواعها المختلفة ، والاغتراب سواء بالنسبة الى المجتمع ، الى الغير ، الى النفس ، الى الطبيعة ، ويعنى الحرمان من الحاجات النفسية والروحية والفكرية والوجدانية .

وقد أطلق جالتنج على الفقر والقمع والاغتراب صفة العنف الهيكلى لأنه نتيجة لبناء المجتمع بصفة عامة ، ولم يخطط له أشخاص معينون . ويرى جالتنج فى التفاوت الاقتصادى والاجتماعى والسياسى الدافع الأساسى وراء العنف الهيكلى . ولا يمكن تحليل أسباب العنف الهيكلى الا من خلال دراسة التركيب الاجتماعى بصفة عامة ، والبنيات الاجتماعية بصفة خاصة كما تتمثل فى الطبقات على وجه التحديد . هناك عناصر أربعة لا يمكن اغفالها وتتمثل فى الأفكار التى

يعتنقهاممارسو العنف سواء بهدف أو بغير هدف ، والنظام الذى يتبعه المجتمع ، البنيان الذى يشكله ، والمستويات التى يعيش عليها المواطنون ومدى حريتهم فى التنقل بينها .

ونتيجة للبحث الدءوب عن أسباب العنف وبذوره وجذوره ، برزت فى السنوات الأخيرة نظريات عديدة ، نذكر منها خمس نظريات مشهورة : نظرية الإحباط والغضب نتيجة للعدوان ، وكان صاحبها جون دولارد الذى أقامها على الأدلة المستمدة من التجارب الميدانية ، ونظرية الحرمان النسبى التى وضعها روبرت جور ، ونظرية ديفيز عن منحنى « ل » ، ونظرية فيرانبدز وتسفولد عن الإحباط الاجتماعى المنسق ، ونظرية هنتنجتون عن التحديث الذى يسبب العنف فى المجتمعات التى تمر بمراحل انتقالية .

وقد قسم جور الدوافع السيكلوجية التى تنهض عليها هذه النظريات الخمس ، والتى تولد العدوان البشرى الى عدوان غريزى وعدوان مكتسب ، واستجابة فطرية يحركها شعور الاحباط . وهى الاستجابة التى يرى فيها دولارد المصدر الأساسى للقدرة على العنف عندما يؤدى العدوان الى الإحباط الذى يؤدى بدوره الى الغضب . ويُعرف الإحباط بأنه اعاقة تحقيق الأهداف والأمانى والتوقعات ، كما يُعرف العدوان

بأنه سلوك يقصد به ايذاء من يوجه ضدهم ، سواء أكان ايذاء بدنيا أو غير ذلك .

ويعرف جور الحرمان النسبي بأنه التباين أو التفاوت الملموس بين توقعات الناس لقيمة الحياة كما يرونها وقدرتهم على تحقيق هذ القيمة . ويعنى بتوقعات القيمة طيبات الحياة ومستوياتها المتعة التى يعتقد الناس أن لهم حقا فيها ، أما قدراتهم على تحقيقها فتعنى الظروف المواتية والوسائل الاجتماعية المتوافرة أو التى يجب أن تتوافر حتى تمكنهم من بلوغها والاحتفاظ بها .

وطبقا لنظرية الحرمان النسبى عند روبرت جور فان امكانات العنف الاجتماعى تتفاوت تفاوتا كبيرا حسب حدة ومدى الحرمان النسبى الذى يعانيه أفراد مجموعة ما ، والذى لابد أن يؤدى الى السخط المحفز على القيام بفعل عنيف . وهذا السخط يمثل السبب الرئيسى أو الحلقة الأولى فى سلسلة العنف السياسى والاجتماعى والاقتصادى . وعندما ينمو السخط يضفى عليه أصحابه طابعا فكريا وأيديولوجيا ، ثم يعبرون عنه بارتكاب عمل عنيف ضد المتسببين في اثارته . وهذا التعبير يأخذ أشكالا عديدة تختلف وتتأثر تأثرا قويا بأنواع السيطرة التى تستخدم القمع ، وبمدى الدعم الذى تتيحه المؤسسات والنظم

السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع. ويمكن أن يتحول العنف الى حرب أهلية اذا تساوت قوة الممارس للقمع بقوة خصمه ، واذا أتيح للطرفين درجة عالية نسبيا من تأييد مؤسسات المجتمع وأحزاب الدولة .

أما نظرية ديفيز عن منحنى « ل » فتجعله يعزو انتفاضات العنف الى الإحباط الذى يولده تدهور أو اخفاق قصير الأمد فى انجازات متوقعة فى أعقاب ازدهار أو نجاح طويل الأمد ولو توقعات عن المزيد من النجاح والازدهار . ويرى ديفيز أن الثورات لا تقع خلال فترات الحرمان الاجتماعى التى يطول أمدها أو تسوء تدريجيا ، وإنما تقع الثورات خلال فترات الرخاء والتحسن النسبيين . وبهذا يفترض ديفيز منحنى « ل » للتطور الاقتصادى والاجتماعى ، ويرى أن الثورة تنشب عند تلك النقطة على المنحنى ، حيث يكون التباين بين الإنجاز والتوقعات مما لا يمكن احتماله .

أما نظرية فيرانبدز وتسفولد عن الإحباط الاجتماعى المتسق أو المنهجى ، فقد قاما بتطبيقها على أى تحليل لمجموع السلوك السياسى العنيف داخل النظام الاجتماعى . وعّرفا هذا النوع من الاحباط بأنه ما يتم الشعور به بصورة جماعية داخل المجتمعات . وقد قدما ثلاثة

مواقف رئيسية للاحباط المنهجى الذى يؤدى الى العنف ، أولهما : التدخل لإعاقة تحقيق الأهداف والآمال والقيم الاجتماعية والمحافظة عليها ، والموقف الثانى : تجربة مشابهة ومعاصرة للموقف الذى يمر به أعضاء مجموعة اجتماعية ، والثالث : الإجهاد الذى يتولد داخل هياكل نظام اجتماعى وتدهور فعالياته .

من هذه المواقف الثلاثة يتولد السلوك السياسى العنيف نتيجة للإحباط المنهجى المواكب للتغير أو التدهور الاجتماعى . فهذا الإحباط يدل على التفاوت بين الآمال والتوقعات الاجتماعية الراهنة من جهة والانجازات الاجتماعية الفعلية من جهة أخرى . كذلك فان التوقعات الحالية ومدى اشباعها ، يحدد مستوى حالات الإحباط ومساراتها فى المستقبل . أما اذا لم يكن هناك ثمة تأكد بالنسبة للتوقعات الاجتماعية فى المستقبل ، سواء أكانت مرتبطة بالخوف من الكارثة أو الأمل فى الخلاص ، فان عدم التأكد فى حد ذاته كفيل بمضاعفة الاحساس بالاحباط المنظم المتنامى . كذلك فان عوامل التعارض فى الآمال والتخبط فى التوقعات تعد مصدرا آخر لهذا النوع من الإحباط .

أما هنتنجتون فيرى بناء على نظريته فى التحديث الذى يسبب العنف فى المجتمعات التى تمر بمراحل الانتقال أن أسباب العنف

والاضطراب فى الدول الحديثة النشأة أو البلاد النامية فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية تنبع من الفجوة الفاصلة بين تطور المؤسسات السياسية القادرة على التطور ومواصلة الحياة من جهة وعمليات التغيير الاجتماعى والاقتصادى من جهة أخرى . واذا كان أصحاب نظريات وظائف البنية الاجتماعية قد قسموا المجتمعات الى تقليدية وانفعالية وعصرية ، فان هنتنجتون يؤكد أن المجتمعات التقليدية والعصرية أقل ميلا الى العنف السياسى وعدم الاستقرار من المجتمعات الانفعالية أو التى تمر بمراحل انتقالية دون تقاليد راسخة أو استراتيجية مستقبلية . ولذلك فان الانتفاضات الثورية والانقلابات العسكرية والحروب الأهلية وحركات التمرد وحروب العصابات وعمليات الاغتيال وغيرها ، كلها مظاهر تشترك فيها المجتمعات الانتقالية .

ويرفض هنتنجتون نظرية جالتنج التى تؤكد أن الفقر هو الذى يولد العنف والاضطرابات ، لأنه يعتقد أن الرغبة فى تحقيق الثراء والتحديث أقوى من مجرد الفقر والتخلف فى توليد العنف بدليل أن البلاد التى تمر بعمليات التحديث تعانى من العنف والاضطراب أكثر بمراحل من البلاد الأغنى منها أو الأفقر منها والمرتبطة بتقاليد وأعراف راسخة . ذلك أن جوهر التحديث يكمن فى الارتفاع بالوعى الاجتماعى والمعرفى

والفكرى والثقافى للجماهير فى الوقت الذى يظل فيه النمو الأقتصادى عاجزا عن مواكبة هذا الوعى الاجتماعى المتصاعد مما يؤدى الى حدوث هذه الفجوة التى تنطلق منها بعد ذلك كل حمم العنف .

ولاشك فان نظرية هنتنجتون عن « الفجوة » قريبة من نظرية فيرانبدز فى علاقة التغيير الاجتماعى بالعنف ، ومن نظرية جور عن التفاوت النسبى والعنف السياسى . اذ يؤكد هنتنجتون أن التعبئة الاجتماعية أوعى بكثير من التنمية الاقتصادية ولذلك فهى كفيلة بالقضاء على الاستقرار . فالأخذ بالحياة الحضارية ، ومعرفة القراءة والكتابة ، ووسائل الاعلام الجماهيرية ، أصبحت كلها منافذ للأضواء ورياح جديدة ، تسطع وتهب على الرجل التقليدى الذى يدرك لأول وهلة أن هناك مستويات عديدة للقمع والكبت كما أن هناك امكانات متنوعة للتحرر والاشباع . وهذا الوعى الجديد من شأنه أن يحطم قواقع الثقافة التقليدية وأن يزيل حواجزها التى تحول دون المعرفة ، وأن ينمى تطلعات جديدة لإشباع حاجات عصرية . ومن الواضح أن قدرة المجتمع الانفعالى الانتقالى على إشباع هذه التطلعات الجديدة محدودة بحكم امكاناته التى لم تتأصل بعد ، ومن ثم تنشأ الفجوة بين الحاجة واشباعها ، فيتولد الإحباط والسخط الاجتماعيين اللذين يؤديان الى

مطالب تفرض على الحكومة ، والى توسيع القضية الاجتماعية وتعميق الوعى الاجتماعى والمشاركة الجماهيرية في تنفيذ تلك المطالب . لكن غالبا ما تفتقر هذه المجتمعات الانفعالية والانتقالية الى المؤسسات السياسية القادرة على استيعاب هذه المطالب ، وبالتالى يصبح من العبث التعبير عن هذه المطالب من خلال القنوات الشرعية والتخفيف من حدتها بحيث تتناغم مع النظام السياسى . ومن هنا تؤدى التوعية الاجتماعية الى الزيادة السريعة والنشيطة فى المشاركة السياسية وبالتالى الى بذر بذور العنف فى مناطق تتسع مساحاتها باتساع المشاركة السياسية .

أما لويس كوزر فى كتابيه « وظائف الصراع الاجتماعى» و« العنف الداخلى كأداة لفض الصراع» فيحلل العلاقة بين التماسك الاجتماعى والصراع الاجتماعى والعنف الاجتماعى، ويرى أن العنف الاجتماعى العام ينشأ عندما لا تجد الجماعات أحدا ليستمع اليها، ويؤكد أن ادراك الحكام لأنواع العنف وأسبابه كفيل بأن يؤدى علاج اجتماعى فعال لمن يرتكبون العنف. لكن عندما تفشل السلطة القائمة فى الاستجابة لمطالب المجموعات الجديدة بالاستماع اليها، فان هذه

المجـــموعات لن تجد أداة لفض الصـــراع وحســـمه ســـوى العنف العلنى والصريح .

لكن بول هـ.. كون يرى أن العنف العلنى والصريح ليس شرطا للصراع الذى يمكن أن يكون عنيفا أو غير عنيف. فاستخدام اصطلاح الصراع بالنسبة للنظم السياسية كثيرا ما يوحى للذهن بالعنف البدنى والقمع المادى الملموس وأعمال الشغب وغير ذلك من السلوك المدمر أو السلبى ، كما يعنى ضمنا الصدام أو معركة بين الأفراد أو المجموعات من ذوى المستويات أو القيم أو الأهداف المختلفة، لكن هناك صورا عديدة من الصراع الذى لا يتسم بالعنف الظاهر الملموس .

وكما يربط كون بين الصراع والعنف المباشر وغير المباشر يربط بين الصراع والتغيير . فهو يعتقد أن الصراع فى المجتمع بصفة عامة هو نتيجة مباشرة لعوامل التغيير . فعندما تتغير الظروف فى مجتمع أو جماعة نتيجة لتغير نمط العلاقات الاجتماعية والاقتصادية القائمه ، فان التغيير غالبا ما يفيد بعض الفئات في حين يسىء الي غيرها . وبالتالى فان التربة تصبح جاهزة لبذر بذور الصراع مع بداية عرض المطالب التى تتقدم بها المجموعات والأفراد ممن يجدون فى هذه التغييرات وضعا أسوأ من ذلك الذى اعتادوا عليه من قبل . ولذلك فالصراعات

وثيقة الارتباط بالتغيير ، ليس الاقتصادى فحسب بل الاجتماعى والسياسى والفكرى والثقافى والدينى والقيمى أيضا .

والاستغلال أيضا يشكل فى نظر غاندى أعلى صور العنف ، ولذلك يقول المفكر الهندى سوجاتا داسجابتا إن العنف لا ينحصر في استخدام الحراب بقدر ماينحصر فيما تحميه الحراب . وعندما يريد المجتمع التخلص من الاستغلال المضاد بطبيعته للطبيعة البشرية ، فان المجتمع لن يجد سوى العنف كسلاح للتخلص منه . فالاستغلال كأعلى صور العنف لابد أن يواجه بالعنف لمحاربته والتخلص منه ، مما يؤكد المبدأ القائل بأن العنف يولد العنف .

ومن الواضح أن نصيب الدول النامية من العنف كان أضخم بكثير من حجم العنف سواء فى الدول المتقدمة أو الدول المتخلفة ،كما لو كانت تمر بآلام المخاض العنيف الذى ينتهى في معظم الأحيان بعمليات اجهاض متكررة دون أمل فى ميلاد حقيقى . لكن لا يعنى هذا أن محاولات التنمية الاقتصادية هى التى تؤدى الى الاضطراب والعنف ، بل يعنى أن الاختلال فى التنمية أو ما يمكن وصفه بسوء التنمية ، لا التنمية نفسها ، هو الذى يسفر عن التوترات والصراعات ومظاهر العنف الفردية والمحلية والدولية .

والدول النامية التى نالت استقلالها فى الثلاثين سنة الأخيرة بعد ليل طويل من استعمار وحشى عنيف ، بدأت حياتها الجديدة وهى فقيرة ، متخلفة ، جاهلة ، مريضة ، تنظر الى عالم اليوم كالخارج من كهف مظلم قضى فيه كل سنوات عمره ليفاجأ بالشمس ساطعة في عينيه فلم ير أو يستوعب هذا الانقلاب الذى لم يجهز له نفسه ، فمضى يتخبط كسفينة فقدت دفتها فى محيط متلاطم الأمواج وعنيف الأعاصير .

إن مشكلة الفقر المروعة ، والتفاوت الموروث ، وعدم تكافؤ الفرص ، والتخلف التكنولوجى ، وغياب الادارة الحقيقية ، وسيطرة الجهل والخرافة وغير ذلك من مظاهر التراث المتخلف من الماضى القبلى والاقطاعى ، كل هذه التركة المثقلة الراسخة أطال الاقطاع الاستعمارى أو الاستعمار الاقطاعى حياتها ، فحافظ على التسلسل الهرمى القبلى والإقطاعى ، وعلى العلاقات الاجتماعية المتفاوتة التى رسخت بشكل مباشر جذور الفقر ، وأبقت اقتصاديات البلاد على أدنى مستوى من الأداء .

هذا من حيث حفاظ الاستعمار على ما هو قائم وموجود بالفعل ، لكنه لم يكتف بذلك بل أدخل شكلا جديدا وأسلوبا خطيرا للاستغلال ،

بأن حول الصفوة السياسية والاقتصادية التقليدية الوطنية الى فئات متوسطة من المتعاونين فى تنفيذ المخطط الاستعمارى الذى يهدف الى التسلط السياسى والتوسع الاقتصادى . وبذلك فقدت هذه البلاد الزعامات الحقيقية التى يمكن أن تقودها الى بر الأمان بعد حصولها على الاستقلال . ولم يؤد الاستقلال فى معظم أجزاء آسيا وأفريقيا الا الى نقل السلطة الى الصفوة المتسلطة ، وأكثر من هذا أضفى الشرعية على تسلط الصفوة الوطنية السياسى وذلك باسم النظام السياسى الوطنى الجديد. وكان لابد أن تلتقى المصالح الطبقية للصفوة السياسية مع مصالح الصفوة الاقتصادية مثل ملاك الأراضى الأغنياء والتجار الكبار وأصحاب الصناعات ، بل إن الصفوتين فى معظم الأحيان تنتميان الي طبقة واحدة فى الأصول والجذور . وهذا الاتحاد أو التوحد جعل تركيز السلطة والثروة فى أيدى قلة يبدو عملية سلسة وتلقائية تماما . ولا يهم اذا كانت صيغ الحكم الوطنى الجديد على شكل ديمقراطيات ليبرالية أو حكومات دستورية ، فهذه كلها أقنعة لتسهيل نظم الحكم الاستبدادى التى لا تتوقف عن المناورة بالسياسة والاقتصاد والإعلام لضمان استمرار سيطرة الصفوات المفروضة على الحكم والطبقات المؤيدة لها داخل اطار نظام برلمانى، وسياسة انتخابية ، ودستور

وقوانين، لكن اذا أتت الرياح بما لا تشتهى السفن فلابد من استخدام وسائل دستورية اضافية مثل حل البرلمان واعلان الأحكام العرفية وتخريب العملية الانتخابية وغير ذلك من وسائل البطش الدستورية بأية بوادر عنف قد تبديها المعارضة السياسية .

وعندما تكون الموارد نادرة أو غير مستغلة فان مهمة ضمان التطور مع العدل الاجتماعى والقضاء على الفقر تصبح صعبة ان لم تكن مستحيلة . وهذا طبعا بالاضافة الي الانتاج المنخفض والتكنولوجيا القاصرة أو البالية فى مواجهة مطالب متزايدة من سكان يزيدون فى عددهم باطراد ، ويملكون الوعى بحقوقهم السياسية ما يجعلهم يفكرون فى العنف فى نهاية الأمر كأداة لتحقيق ما عجزت السلطة عن تحقيقه لهم. وفى مجتمع يعانى من غياب المساواة وتكافؤ الفرص ، ومن الانقسامات القبلية أو الطائفية أو الطبقية أو غيرها ، فان سوء التنمية يعنى تفاوت الفرص فى المنافسة على الوظائف والخدمات والتسهيلات التعليمية والامكانات الاقتصادية والامتيازات الاجتماعية وغير ذلك . ولابد أن يزيد سوء التنمية هذا من حدة الصراعات بين الفئات والطبقات، ويضاعف من حدة الإحباط الفردى . فمن ليس معه يؤخذ منه ومن معه يُعطى ويُزاد . فالأغنياء يزدادون غنى ، والطبقات الوسطى

تسعى للحاق بركابهم ، لكن الفقراء يظلون على فقرهم أو ربما يزدادون فقرا فى بعض الحالات ، وذلك بسبب الفجوة المتزايدة فى الاتساع والعمق بين المالكين والمحرومين . وهذه الفجوة هى البؤرة التى تنضح بالعنف باستمرار وتبذر بذوره فى مساحات متزايدة فى الاتساع . ولاشك فان محاولات سد هذه الفجوة بقدر الإمكان لابد أن تساهم فى استخراج بذور العنف من التربة المستعدة لها ، وبذلك تتزايد احتمالات الاستقرار والتنمية الفعلية ، أما اللجوء الى أية وسائل أخرى فلا يعنى سوى اللجوء الى المسكنات الوقتية التى لا يمكن أن تخفف من احتمالات العنف الكامن فى بطن التربة الحبلى ببوادر انفجاراته .

الفصـــــل الثانى

العنف فى وسائل الإعلام

يثير علماء النفس والاجتماع وخبراء السياسة والثقافة مشكلة العلاقة بين العنف ووسائل الإعلام بصفة شبه دائمة لدرجة أنها بدت مشكلة مستعصية فى أحيان كثيرة ، خاصة فى مجال التليفزيون الذى يحاول جذب جماهير الشباب بمسلسلات العنف وأفلام الصراع المثيره وهو العنف الذى يتفاعل مع العنف الكامن فى نفوس الشباب فيعمل على اخراجه بطريقة غير صحية ، تنهض على التقليد الأعمى للنماذج العنيفة المغرية والجذابة والمثيرة على الشاشة الموجودة فى كل بيت تقريبا .

وقد تبدو المشكلة مستعصية لأن المجتمع المعاصر مجتمع شديد التنوع والتعدد والتعقيد ، ينظر الى قضاياه ويحلل مشكلاته من زوايا مختلفة ووجهات نظر مختلفة . ولذلك يجب ألا ندرس أية ظاهرة أو عملية اجتماعية بمعزل عن غيرها . ولذلك يؤكد جيمس د . هالوران أستاذ

الإعلام بجامعة ليستر بانجلترا وخبير الإعلام باليونسكو على ضرورة دراسة مشكلة العنف فى وسائل الإعلام من خلال صلتها بسائر النظم والظواهر ، وأيضا بالعنف فى المجتمع بصفة عامة ، اذ أنها جزء لا يتجزأ منها ، ولا يمكن تحليلها وحلها الا فى نطاق الأطر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة .

ونظرا لأن الإعلام يملك من الوسائل المدوية والمؤثرة والجذابة ما لاتملكه أجهزة المجتمع الأخرى ، فقد أصبح الكثيرون يتحدثون عن العنف فى وسائل الأعلام كأنه لا توجد مصادر أخرى للعنف فى المجتمع . وأوشكت هذه المقولة على أن تصبح بديهية لا تقبل الجدل أو النقاش . وهذا تبسيط مخل للغاية بالقضية كلها ، لأن الجميع يبحثون عن اجابات صريحة ، مريحة ، وغير معقدة ليفسروا علاقات سببية بسيطة فى نظرهم . فاذا ما توصلوا الى العثور على وسيلة أو أداة تثير اهتمام معظم الناس فيما يتصل بالقضية ، فانهم سرعان ما يستخدمونها كبش فداء حتى يوفروا على أنفسهم مشقة تتبع كل جذور القضية وفروعها المتشابكة والمتعددة .

والعنف فى وسائل الاعلام ليس سوى امتداد عضوى للعنف الذى عرفته البشرية على مر عصورها . فهو عنصر طبيعى وجوهرى وراسخ

وكامن فى الطبيعة البشرية أكثر مما يظن البعض . ولذلك يوضح تللى أن العنف الجماعى تدفق على مدار التاريخ ، تدفقاً منتظما من دوائر السلطة فى مختلف البلاد . فالرجال الذين يسعون للاستيلاء على دعائم السلطة أو الاحتفاظ بها أو تعزيزها يستخدمون دوما العنف الجماعى كجزء من نضالهم . أما المضطهدون فانهم يضربون باسم العدالة ، وأما أصحاب الامتيازات فيضربون باسم النظام ، وأما من هم بين هولاء وأولئك فيضربون باسم الخوف .

واستمرت التقاليد نفسها حتى الآن ، أصبحنا نسلم بها جدلا بل ونباركها ، وبالتالى أصبحت مشروعة برغم أنها قادمه من عصور موغلة فى العنف بل والبربرية . وكان لوسائل الإعلام والنظم التعليمية وغيرها دورها الفعال فى اضفاء الشرعية عليها ، وقد يسهم المجتمع فى العنف عن طريق اقراره بعض أشكاله وأنواعه ، وخاصة تلك التى أصبحت مشروعة باسم القانون والرقابة الاجتماعية . ولذلك ينقسم العنف عادة الى عنف شرعى وآخر غير شرعى .

وقد اعتاد الكثيرون أن يقصروا العنف سواء الفردى أو الجماعى على حوادث القتل ، والاغتيال ، والشغب ، والمظاهرات ، والاعتداءات ، والسرقات ، والاغتصابات ، والتخريب وما الى ذلك . فهم لا يرون العنف

خارج اطار هذه السلوكيات غير المشروعة . لكن المسألة ليست بهذه البساطة ، فهناك مظاهر أخرى للعنف لكنها مشروعة مثل الحرب ، والإعدام ، والتعذيب البدنى وبعض أنواع العقوبات ، والتأديب المدرسى، والقهر الذى قد يتلقاه الأبناء أو المرأة داخل نطاق الأسرة . كذلك يضم بعض دارسى العنف الفقر ، والحرمان ، والاستغلال الاقتصادى ، والتميز فى المعاملة الى مظاهر العنف المشروعة كما يرى بعض المفكرين أن كل أنواع هذه السلوكيات العنيفة تتداخل فيما بينها تداخلا عضويا بحيث يستحيل فى معظم الأحيان دراسة نوع ما منها بمعزل عن الأنواع الأخرى .

ولذلك فان دراسة العنف فى وسائل الإعلام لا ينبغى أن تقتصر على العنف غير الشرعى الذى يركز عليه أولئك القلقون بسبب العنف فى وسائل الإعلام . خاصة وأنه ليس هناك تعريف للعنف متفق عليه ، يمكن أن يدان به كل أنواع السلوكيات التى تشملها المعالجات المختلفة للعنف . فقد كان الإنسان على مر التاريخ يعالج العنف ويوظفه بطرق شتى . وهناك أشكال من العنف مقبولة وأخرى غير مقبولة ، لكن القبول يتوقف على الموقف والفاعل والضحية أكثر مما يتوقف على طبيعة السلوك العنيف أو شكله بصفة عامة . كذلك لا يمكن التفتيش عن

بذور العنف أو دراسة جذوره دراسة وافية خارج النطاق القومى والتاريخى والثقافى والاجتماعى والاقتصادى لكل بلد على حدة ، فالجذور تختلف اختلافا واضحا من بلد لآخر برغم التشابه فى أنواع العنف وأساليبه التى مارسها الإنسان عبر العصور وفى مختلف البقاع، إذ يبدو أن أسباب العنف لا تتميز بمثل هذا التشابه .

ويبدو أن معظم الذين شجبوا العنف فى وسائل الإعلام كانوا يعتمدون بصفة أساسية على نتائج الأبحاث التى أجراها أولئك الذين يغالون فى تبسيط المشكلة ولا يفكرون خارج نطاق علاقات السببية والارتباط الشرطى التى تتمثل فى تقليد أفراد الجمهور لمظاهر العنف التى تعرض فى التليفزيون بصفة خاصة ، واثارة الدوافع العدوانية المتزايدة ، وتغيير موقف الإنسان تجاه الحياة . لكن نسى هؤلاء أو لم يلحظوا دور وسائل الإعلام فى اثارة أو مضاعفة احساس المتلقى بالحرمان والاحباط . فالفئات المحرومة فى المجتمع تتلقى كل يوم وابلا من البيانات التى تذكر أفرادها بما هو متاح لغيرهم ، وما يحق لهم أن يطالبوا به ، وما لا يملكونه بالفعل ، وأكثر من ذلك ما لا يستطيعون في الغالب أن يحصلوا عليه . ووسائل الإعلام بعملياتها اليومية المعتادة وعرضها لمظاهر الوفرة والرفاهية ، تعمل على تفاقم الإحساس

بالإحباط وتؤدى بالتالى الى العنف والعدوان اللذين قد يترتبان على ذلك .

ولذلك فان فقرات الإعلان التى يقدمها التليفزيون بصفة خاصة تشكل مصدرا من مصادر العنف غير المباشر برغم أن الإعلان يبدو فى نظر الكثيرين نشاطا طبيعيا وعاديا للغاية ، إذ أن من حق كل شركة أو مؤسسة أن تروج لمنتجاتها . ففى المجتمعات الحديثة يلعب الإعلان دورا حيويا فى العمليات الإعلامية ، وفى الاقتصاد بصفة عامة ويعلم كل خبراء الإعلان أن من أهم مهام الإعلان أن يجعل الناس غير راضين بما لديهم ، وأن يطلبوا المزيد بصرف النظر عن ظروفهم الاقتصادية . فالإعلان بطبيعته يهتم بالأهداف التجارية فى حد ذاتها أكثر من اهتمامه بالطرق المشروعة لتحقيق هذه الأهداف . ووسائل الإعلام بطبيعتها أيضا ترحب بكل أنواع الإعلان لأنه يشكل مصدرا هاما لتمويلها ، إن لم يكن أهم مصادرها على الإطلاق ، وكل هذا من شأنه أن يستثير مشاعر السخط والإحباط لدى القطاعات الفقيرة والمحرومة من المجتمع .

وقد لاحظ جيمس د. هالوران أن كثيرين من أولئك الذين يعتبرون العنف فى وسائل الإعلام مشكلة خطيرة لابد من مواجهتها وحلها ،

يتخذون موقفا سلبيا من مظاهر العنف الأخرى الموجودة فى المجتمع خارج اطار وسائل الإعلام . فهم مثلا يمتدحون عقوبة الإعدام ، والعقاب البدنى ، والتأديب القاسى خاصة فى المدرسة والأسرة . وكذلك فان بعضهم يبدون ميولا عنصرية وطائفية ، ويعارضون اصلاح قوانين العقوبات وأنظمتها وغير ذلك من الاصلاحات الاجتماعية . وهم بصفة عامة يميلون الى أن يكونوا محافظين ، ومتزمتين ، ومستبدين . لكن هذا لا ينطبق على الإطلاق على ذوى النظرة الشاملة والأفق الواسع الذين يبدون من وقت لآخر قلقهم تجاه صور العنف فى وسائل الإعلام ، فهم يرون فى النظم الاجتماعية الأخرى كالأسرة ، أو الدين ، أو التعليم مصادر عنف أخرى .

ويوضح جورج كومستوك فى دراسة له كتبها عام ١٩٧٦ أنه من المغرى أن نستنتج ببساطة أن العنف فى التليفزيون يجعل المشاهدين أكثر عدوانا في المجتمع ، قساة القلوب بطريقة أو بأخرى ، وأكثر تخوفا بصفة عامة من المجتمع الذين يعيشون فيه . وقد يكون الأمر كذلك فى بعض الأحيان ، لكن حقائق علمى الاجتماع والسلوك لا تؤيد مثل هذا الإتهام المطلق بصفة مطلقة . فقد يكون العنف الإجرامى ضد المجتمع مما يمكن نسبته الى التليفزيون ، كبيرا أو ضئيلا ، أو منعدما

تماما . والأمر كله يتوقف على استعداد الفرد الذى يجعل من نفسه حكما فى هذه المسألة ،لأنه قد يستنتج مما يشاهده من عنف وعدوان على الشاشة أعمالا غير مشروعة وأشد خطورة ، وقد لا ينفعل بما يراه على الاطلاق ، وقد يصاب بأحاسيس الاشمئزاز والاحتقار لما يراه من مواقف عنيفة فيرفضها تماما .

لكن هالوران يعلق على دراسة كومستوك بقوله إنه لا يعفى أولئك الذين يعملون فى وسائل الإعلام من مسئوليتهم عن بث العنف في عقل المتلقى ووجدانه . فاقحام العنف فى المسلسلات والأفلام والبرامج بلا مبرر بقصد الإثارة أو الربح أمر يؤسف له ، فوسائل الإعلام ، ذات تأثير معقد يصعب احتواء كل أبعاده ،وأصبحت الثقافة من خلال وسائل الاعلام ذات دور خطير للغاية فى صياغة سلوكنا وقيمنا ، وأصبح لصور العنف والانحراف فى وسائل الإعلام أثر اجتماعى فى الوقت الحاضر أخطر بكثير مما كان لها فى الماضى ، خاصة وأن الطريقة التي تقدم بها الان أكثر جاذبية وإغراء واثارة .

ولا يقتصر الأمر على التليفزيون بل يمتد ليشمل الصحافة أيضا . فقد كتب عالـــم الاجتماع الأمريكـــى مارشال كـلادينارد دراسـة عن « الصحيفة والجريمة » أدان فيها الصحافة لقيامها بتشجيع الجريمة

وتمجيدها بصفة عامة بسبب المساحات الضخمة التى تفردها لبنودها الإخبارية . فالحيز المخصص فى الصحف للجريمة ، ووسائل الوقاية والعلاج التى تتخذ فى مواجهة قصص الجريمة المنشورة ، تؤكد الانهيار المذهل للأخلاق فى المجتمع الحديث . ومن المرجح، مع الاستمرار فى إبراز الجريمة ، أن تكون للصحف أهمية واضحة فى أن تخلق للمتلقى أو القارىء ثقافة تدور حول الجريمة ، لا تكشف عن أسبابها ووسائل علاجها بقدر ما تركز على نواحى الغموض والاثارة فيها . ولذلك فالمتتبع لأخبار الجريمة فى الصحف يظن أن المجتمع برمته قد انهار تماما وانتهى أمره ، فى حين أن الأمر لا يتعدى المغالاة فى إفراد العناوين والأعمدة والصفحات لأخبار الجريمة التى يبدو أكثر حدوثا وأعمق أثراً مما هى فى واقع المجتمع .

وثمة دراسات أجريت فى أوائل السبعينيات فى الولايات المتحدة أوضحت أن تقديرات الجمهور لكمية الجريمة ونوعيتها فى المجتمع ترجع الى التقارير الصحفية أكثر مما ترجع الى كميات الجرائم كما هى مسجلة فى محاضر الشرطة . وبذلك تشارك وسائل الإعلام في وضع البرنامج السياسى وتحديد النهج الاجتماعى ، فهى تختار وتنظم، وتؤكد، وتصوغ، وتلون ، وتحذف ، وتضيف ، وتختصر ، وتدمج ،

وتسهب ، وهى تنقل المعانى والصور ، وتربط بين وجهات النظر، وتدمغ بعض الجماعات ببعض أنماط القيم والسلوك ، وتخلق اللهفة ، وتحدث الإثارة ، وتجيز أو تبرر الحالة الراهنة والنظم السائدة فى الرقابة الاجتماعية . وبالتالى تشكل « صورة العالم » المتاحة لنا ، وهذه الصـــورة بأبعـــادها المتعـــددة قد تشكل معتقداتنا وأساليب العمل الممكنة لنا .

من هنا تتضح لنا التأثيرات المعقدة والصعبة والمتشابكة التى تمارسها وسائل الاعلام على جمهور المتلقين ، خاصة وأنها لا تعمل بطبيعة الحال فى عزلة عن التجارب غير الاعلامية أو الميدانية الأخرى . فوسائل الإعلام فى حالة دائمة من الامتزاج ، والتفاعل ، والعلاقات المتبادلة مع الأشطة الحياتيه الأخرى . وهى عوامل ديناميكية تختلف من موضع الى آخر ، ومن شخص الى آخر ، ومن بلد الى آخر ، وتواجهنا بأسئلة عديدة منها : ما نوعية الصور التى تعرض علينا ؟! هـــل هى صور مزيفة نبـــالغ فى مدى العنف والانحراف لافتعال الاثارة ؟! هل صحيح أن تقديم صور العنف فى النشرات الإخبارية علي أساس أنه كلما ازداد العنف شدة ازدادت قيمته الإخبارية ، يثير جوا من الفزع والاكتئاب والخوف والتكهن والتوقع القلق مما يؤدى الى

انتهاج السلوك العنيف ؟! هل تخلق وسائل الاعلام وقائع جديدة بحيث تجعل من اللا أخبار أخباراً ؟ ! هل من المحتم أن يسيطر دائما كل ما هو سلبى ، أو منحرف ، أو عنيف بحكم أنه يملك من الإثارة والإغراء ما لا يملكه كل ما هو ايجابى ، أو سوى ، أو انسانى ؟! وغالب ما تركز وسائل الاعلام على الحالات القصوى للعنف ، وقد تبالغ فى نقلها أيضا ، ومع ذلك يعتبرها الكثيرون جديرة بالثقة الى حد كبير . ومن الأسباب التى تدعو وسائل الإعلام لتصوير المواقف بهذه الكيفية المثيرة والمبالغ فيها أنها تعمل فى اطار نظام اجتماعى واقتصادى وسياسى يحتم عليها كسب القراء والمشاهدين والاحتفاظ بهم ، ولذلك أصبح تقديم العنف والظواهر المتصلة به أمرا حيويا فى هذا المجال .

ويدافع رجال الإعلام المحترفون التقليديون عن هذا الاتجاه بقولهم: نحن نعلم ما يريده الجمهور ، ونزوده بما يريد فالجمهور يريد ما قد اعتاده لسنين طويلة ، وما أصبح يتوقعه ويتقبله . والإعلام اذا ما فشل فى اشباع رغبة المتلقى فانه سرعان ما ينصرف عنه . ومن الواضح أن معظم الناس يتابعون بشغف الأخبار الزاخرة بالحركة النابعة من قلب الأحداث النشيطة المسلية بل المثيرة والعنيفة . وهذا النوع من المادة الإعلامية قد يشبع حاجات عديدة ومختلفة لدى الكثيرين ، لكن

تاكيد وسائل الإعلام على الإثارة والعنف فى هذه الأحداث سعيا وراء الجاذبية المرئية والفورية ، يبعدها عن تحليل الدلالات الاجتماعية والانسانية لهذه الأحداث، وبالتالى تضيع الدروس المستفادة فى خضم التشويق الإعلامى الساخن .

هكذا تفقد وسائل الإعلام دورها الريادى والقيادى فى تعليم الناس وتوعيتهم ، اذ أنها تلتزم بمبدأ « الزبون دائما على حق » وبالتالى تتحول الى تابعة ذليلة لتلبية رغباته واشباع شطحاته . وبهذا تزيد على المدى الطويل خطورة السلوك العنيف بدلا من الإقلال منها ، اذ أن الإشباع المستمر والمتزايد فى هذه الحالة لا يطفىء الرغبة وانما يزيدها اشتعالا، وبالتالى يتحول الإشباع الى ادمان . فمثلا فى المظاهرات المضادة للحرب ، والمسيرات المضادة للتفرقة العنصرية والمطالبة بحقوق الإنسان ، والإضرابات العمالية لرفع الأجور وتخفيض ساعات العمل وغير وذلك ، تركز وسائل الإعلام على القصة العنيفة المستخلصة من الأحداث اللاهثة ، وذلك بمعزل عن الأسباب التى أدت اليها ، والظروف المحيطة بها ، وأساليب الاحتواء والعلاج التى يقترحها الخبراء والمختصون . وبذلك تتم اثارة الجمهور وتهييجه دون أن يفهم أو يستوعب شيئا ذا قيمة اجتماعية أو علمية أو فكرية من كل هذا التقديم الإعلامى الذى يغلب عليه التفكك والخروج عن جوهر الموضوع .

وأصبحت المبالغة سمة غالبة لمعظم وسائل الإعلام حين تقدم أحداث العنف وصور الإنحراف . فهى تثير المشاعر ، وتستخدم الأنماط النموذجية وتضرب على الأوتار الحساسة المشدودة عند العامة ، وتشكل سلوكياتهم وأفكارهم على المستوى الانفعالى العفوى دون تحريك عقولهم . ويقول هالوران إن صور الإنحراف المنقولة عن وسائل الإعلام قد أثرت فى تصرفات رجال الشرطة والنيابة والقضاء ، وأصبح الواقع الاعلامى أخطر وأعمق أثراً من الواقع الفعلى المعاش . بل وأثرت هذه الصور الإعلامية فى سلوكيات الإنحراف الفعلى الواقعى بحيث أصبحت مطابقة لها . ونظرا للمبالغة الإعلامية المتزايدة فى تقديم صور العنف ، فان العنف الفعلى الواقعى يتزايد بدوره حتى يظل مطابقا للنماذج والأنماط الاعلامية . وبذلك تدخل وسائل الإعلام وعوامل العنف فى دائرة مفرغة جهنمية ، تغذيها هذه الحمى الإعلامية التى لا تهدأ . اذ أن النماذج التى ابتدعها الخيال الإعلامى للإثارة الهامشية والتسلية العابرة قد أصبحت أقرب الى قلب العملية الاعلامية ، وتقبلها الجمهور على أنها حقيقة واقعة لا تقبل الجدل ، وأصبح يتعامل معها دون الالتفات الى ما يجرى على أرض الواقع بالفعل .

لكن [illegible] الإعلام [illegible] مواقف للعنف

سلبيا . فاذا كان هذا التصوير السلبى هدفا للانتقاد أو الاتهام بسبب ما يثيره من دوافع العنف والاضطراب ، فان وسائل الإعلام فى تصويرها للعنف والانحرف قد تؤدى وظيفة اجتماعية مطلوبة ، فتعمل كأداة للرقابة الاجتماعية والحفاظ على الوضع الراهن . فليس كل ما تقدمه هذه الوسائل مغريا لتقليده وتقمصه ، لأنه يمكن أن يكون منفرا ومرفوضا بنفس الدرجة . ولا شك أن هذه الوظيفة تعد ايجابية من وجهة نظر النظام القائم ، وليس بالضرورة من وجهة نظر فئات المجتمع التى تسعى للتغيير ، ولاشك فى أن من أهم الوظائف الإيجابية لوسائل الإعلام هو ترسيخ الوضع الراهن بالمحافظة على اجماع ثقافى ورأى عام بين فئات الجماهير ، موجه ضد المظاهر المدمرة والمخربة للعنف . فالناس عادة ليست لديهم معرفة مباشرة بالجريمة العنيفة ، ولذلك يعتمدون بصفة عامة على وسائل الإعلام للحصول على معظم معلوماتهم فى هذا الشأن. فهذه الوسائل تقوم بتوصيل الخبر ، وتلقى الأضواء عليه ، وتشكل الوعى العام بخصوصه ، وتحدد بأسلوب مباشر أو غير مباشر ما يجوز قبوله وما يتحتم رفضه ، وتبنى التصورات لطبيعة العنف ومداه . وبهذا المنهج المتعمد المخطط تستطيع أن تحشد الجمـــاهير ضد العنف والفوضى ، وتدعم الإيمان بالقيم العامة

المشتركة ، وتعد الجمهور لفرض العقوبات الصارمة علي مرتكبى العنف حتى يكونوا عبرة لغيرهم وتعزز الرقابة الاجتماعية . ولن يتحقق كل هذا الا اذا أصبح العنف مرئياً فى كل انحاء المجتمع ، ولن يتم هذا الا من خلال وسائل الإعلام .

ومن الواضح أن للعنف والجريمة دورا حيويا في خلق شعور التضامن بين أفراد المجتمع وذلك باثارة الحس الأخلاقى والجمالى لدى الجمهور . وقد يؤدى استخدام العنف غير الشرعى فى بعض الأحوال، خاصة عندما يعرض تحت وهج كاميرات التليفزيون بجلاء على الجماهير الى رفع درجة الوعى المضاد له ، والسخط عليه ، والاشمئزاز منه . وبذلك تتراجع الى الخلف مظاهر السلبية والرضوخ والاذعان لضغوط العنف التى لن تصبح فى هذه الحالة مجرد حتميات لا مفر من قبولها والتعايش معها . فعندما يتبين الناس ما كان خفيا أو غامضا أو باهتا ، فانهم ينتفضون من خمولهم ، وينشطون لأداء العمل الاجتماعى الموجه الى جذور المشكلة .

ويرى خبير الإعلام الأمريكى جورج جيرنر أن الفروق الأساسية بين التليفزيون وبين سائر وسائل الإعلام أهم من أوجه التشابه بينها . فالمدى ، والمجال ، والترابط العضوى ، والوظيفة ، أمور تجعله مختلفا

عن غيره من وسائل الاتصال الجماهيرية . فالتليفزيون لا يجوز ولا يمكن أن يكون بمعزل عن التيار الرئيسى للثقافة الحديثة ، فهو الذى يقوم بتشكيل هذا التيار وهو الذى يحدد الهدف الثقافى المركزى للمجتمع بصفة عامة بحكم أنه قوة التثقيف الكبرى للفرد بطول حياته وعرضها .

ويركز جيرنر على أهمية المواد الدرامية خاصة فيما يتصل بموضوع العنف ، إذ أنها فى نظره أخطر فى تأثيرها من النشرات والبرامج الإخبارية . وهو لا يرى أهمية تذكر فى التفرقة التقليدية بين الإعلام والتسلية التى تعتبر الى حد كبير أعظم غذاء تعليمى فعال على نطاق واسع فى أية ثقافة ، خاصة اذا تمثلت هذ التسلية فى الدراما التليفزيونية المتقنة كالأفلام والتمثيليات والمسلسلات ، ويؤكد جيرنر :

« أننا جميعا مهما كان وضعنا أو مستوانا أو خلفيتنا التعليمية، نحصل على قدر كبير من معلوماتنا عن العالم الواقعى من العروض الروائية . وتوفر التسلية التليفزيونية مجالا عاما لكل قطاعات السكان وفئات المواطنين ، لأنها تتدفق عليهم بسيل مستمر من الوقائع والانطباعات عن الكثير من مظاهر الحياة والمجتمع . فلم يحدث قط من قبل أن اشتركت كل الطبقات والجماعات بل والأجيال بهذا القدر فى ثقافة واحدة وآراء واحدة .

وقد أثبت جيرنر من خلال الحالات التى درسها عند أكثر الناس مشاهدة للتليفزيون أن الصور التى ترسخت لديهم عن واقع المجتمع تتفق مع « دنيا التليفزيون » أكثر وأدق من الذين لا يكترثون كثيرا بمشاهدته. ولذلك يرى جيرنر أن العنف فى التليفزيون هو أبسط وأرخص وأسرع وسيلة متاحة لشرح قواعد سياسة القوة ، ودعم الرقابة الاجتماعية ، والحفاظ على النظام الاجتماعى القائم الذى يغذى الشعور بالخطر ، والمجازفة ، وضياع الأمان والاستقرار . ويترتب على هذا ، خاصة بالنسبة للجماعات الأقل قوة فى المجتمع ، الامتثال للسلطة القائمة والخضوع لها ، كذلك يسهل اضفاء الشرعية على لجوء السلطات لاستخدام القوة حتى تحافظ على مركزها وهيبتها . وهذه الوظيفة التى يقوم بها التليفزيون تعتبر أهم بكثير من أى تهديد يقع على النظام الاجتماعى نتيجة لصور ومواقف العنف التى يقدمها والتى قد تغرى البعض بتقليدها أو بتغيير الوضع الراهن من خلال استثارة دوافع العنف والعدوان الكامنة فيهم . ولذلك يقول جيرنر :

« إن العنف الإجرامى الذى تستحثه وسائل الإعلام قد يكون ثمنا تستخلصه الثقافات فى المجتمعات الصناعية الحديثة من بعض المواطنين من أجل توفير الأمن العام للأغلبية الباقية. ويبدو التليفزيون -

دين النظام الصناعى الراسخ – كوسيلة اعلامية فعالة فى امداد هذه الثقافات بقيم ومعتقدات تناسب أساطيرها ذات الوظيفة الاجتماعية الملموسة » .

ولاشك فان العنف وتصور وسائل الإعلام له يؤديان وظائف اجتماعية معينة ، لكنها تختلف من بلد لآخر ، كما تختلف طبيعة العنف الاعلامى ومداه من ظرف لآخر ،لكن العنف الإعلامى بصفة عامة يخدم الأنظمة القائمة ويدعمها سواء أكانت أنظمة رأسمالية أو اشتراكية أو غير ذلك . ومع ذلك يظل موضوع العنف فى وسائل الإعلام فى حاجة الى المزيد من الدراسات المتجددة لارتباطه بحركة المجتمع التى لا تهدأ، والتى تختلف طبيعتها من مجتمع لآخر ومن زمن لآخر . فاذا كان هناك كثير من الاجتهادات القيمة والعلمية فى هذا المجال ، الا أنه ليست هناك قواعد ذهبية تصلح لكل الأجيال والمجتمعات .

الفصـــل الثالث

التفسير البيولوجى والنفسى والاجتماعى للعنف

يوضح عالم البيولوجيا والاجتماع الفرنسى المعاصر هنرى لابوريت فى أكثر من دراسة له عن البيولوجيا وتطور الحضارة البشرية أن من المحتمل أن يكون العدوان – كأول مظهر بدائى للعنف – قد ظهر لأول مرة بين الجنس البشرى فى العصر الحجرى الجديد ، فى نهاية عصر الجليد . ففى ذلك الوقت بدأت السلالات البشرية النازلة فى نصف الكرة الشمالى عند خط عرض ٤٥ فى الاشتغال بالزراعة ، واستئناس الحيوانات ، وأدى انتشار المناخ المعتدل الذى يتميز بالتعاقب الموسمى للجو الحار والبارد مما يجعل الحياة سهلة فى الصيف وصعبة فى فصل الشتاء فى هذه المناطق ، أدى الى تخزين المواد الضرورية التى تكفل للإنسان أسباب الحياة فى فصل الشتاء . ويبدو أن الجماعات التى لم تستطع القيام بهذه المهمة الحيوية لتوفير نصيبها من هذه المواد الاحتياطية ، قد حاولت استخدام العنف بفرض سيطرتها على الشعوب الأولى للعصر الحجرى الجديد .

وقد دلت الدراسات التي أجريت عن عصور ما قبل التاريخ ، على أن هذه الشعوب قد استطاعت أن تتجمع فيما يشبه الأمم ، كما كانت تأخذ بمبدأ المساواة ، ولا تحمل السلاح . ويبدو أن العنف قد برز مع ظهور فكرة الملكية وفكرة العدوان فى ذلك الوقت ، علي الرغم من أنهما ظلتا مجهولتين عن بعض الجماعات الأخرى التى كانت ظروفها البيئية أحسن حالا كتلك الجماعات النازلة فى جنوب المحيط الهادى . كما يلاحظ أن بعض الجماعات الأخرى كالاسكيمو - وهى جماعة تعيش فى ظروف بيئية صعبة - قد تجنبت ظاهرة العدوان نظرا لأن التعاون يعد أمراً جوهريا لحياة الفرد فى ذلك المناخ . فالطبيعة المعتدلة تتيح لنوازع العنف والعدوان أن تبرز بين أفراد المجتمع نظرا لعدم وجود قوة قاهرة ساحقة كالطبيعة تهدد وجودهم نفسه . ففى المنطقة المعتدلة أدى خلق المعلومات التكنولوجية فى مراحلها الأولى الى حماية السلالات البشرية وتيسير نموها فى بيئة مهددة بعدوان الاخرين . وهذه المعلومات نفسها استخدمت فيما بعد فى خلق مراكز للقوة والسيطرة بين الأفراد والجماعات وأخيرا بين الأمم .

ويحلل لابوريت الأنانية في الانسان محاولا الاجابة علي السؤال التقليدى : هل هى فطرية أم مكتسبة ؟! فيقول إنه اذا احتل شخصان

أو أكثر منطقة معينة ، وكانوا جميعا يسعون الى الحصول على المتعة من الأشياء والكائنات الموجودة فيها ، حينئذ لابد أن تحدث مواجهة بينهم ، وسرعان ما تؤدى هذه المواجهة الى وضع نظام لتوزيع السلطة والسيطرة بينهم . وعلى رأس هذا النظام يقف الشخص المسيطر الذى يسمح له مركزه بالمتعة ، دون أن يلجأ الي العنف أو العدوان . ومتى استتب له الأمر ، فان التوازن البيولوجى الذى يتمتع به جهازه العصبى نتيجة لغياب التهديد المثير للقلق المنشط لجهاز منع العمل ، هذا التوازن يجعله متسامحا مع غيره ، ما لم ينازعه أحد فى السلطة والسيطرة . ومن ناحية أخرى يمارس جهاز منع العمل نشاطه باستمرار بين المسيطر عليهم لأن ذلك هو الوسيلة الوحيدة للنجاة من الوقوع تحت طائلة العقاب . وهم يشعرون بالقلق عندما يثبت التعلم لديهم فى الشبكة العصبية عن طريق الذاكرة الطويلة الأمد : تجربة حادثة أليمة أو تجربة عقوبة مباشرة أو غير مباشرة فرضتها البيئة الاجتماعية والثقافية ، أو تجربة عقوبة سوف تنزل فى المستقبل بسبب ارتكاب أمر محظور يتعارض مع دافع يسعى لإشباع حاجة أساسية . ويؤدى هذا الخطر الى تنشيط جهاز منع العمل ، فيعوق القيام باجراء فعال مما يؤدى الى القلق .

وينشأ القلق أيضا عندما لا يتوافر ســوى النزر اليسير من المعلومات . يحدث هذا عندما يعلم المرء بالفعل أن هناك حوادث معينة تهدد الحياة أو التوازن البيولوجى داخله أو اللذة . كما ينشأ عن ملكة الخيال التي تتيح للإنسان أن يتخذ من التجارب التى تعيها ذاكرته – بطريقة شعورية أو لاشعورية – أساسا لتصور أمور وهمية ضارة . وسواء تحققت هذه الأوهام أم لم تتحقق فإنها تعد مصدرا لاثارة القلق في نفسه لأنه لايستطيع أتخاذ اجراء مناسب ومباشر ، أو الجزم بفاعلية اجراء يمكن القيام به فى المستقبل ، ولذلك فهو لا يملك سوى الإذعان في مواجهة السيطرة والعنف طالما أن المسيطر عليه يتحكم فى مقدراته بالفعل ، أو يلجأ الى العنف المضاد اذا سنحت له الفرصة .

وقد أتاحت اللغة للإنسان أن ينظم القواعد التى تحكم السيطرة على مر العصور عن طريق انتاج السلع الاستهلاكية ، وإمتلاك وسائل الانتاج ، كما توطدت دعائمها فى جميع الحضارات الصناعية المعاصرة عن طريق المعلومات الفنية القائمة على النظريات العلمية . وقد أدت هذه المعلومات الى اختراع الآلات ، والسرعة فى انتاج السلع بالجملة ، وهى العوامل التى تشكل الأساس الاجتماعى والثقافى فى المجتمع الصناعى ، وعليها قامت كل الأوضاع الاجتماعية والنظم

الرياسية ، ابتداء من أبسط هذه النظم وهى الأخرى أشدها تعقيدا ، وهى القانون والدين ، والقيم والدساتير ، بل والأخلاق والسلوكيات أيضا .

ويوضح لابوريت أن القدرة على خلق المعلومات التى يمكن استخدامها فى تسخير المادة والطاقة هى السمة المميزة للمخ البشرى وأجهزته المترابطة . وهذا ينطبق على انسان العصر الحجرى القديم الذى كان ينحت الصوان ويشكله ، كما ينطبق على انسان العصر الحديث الذى يستخدم الطاقة الذرية . وقد استطاعت الجماعات البشرية التى استخدمت هذه المقدرة للوصول الى درجة عالية من المعلومات التكنولوجية والفنية أن تفرض سلطانها فى جميع عصور التاريخ على الجماعات التى لم تستخدمها . وكان العنف التكنولوجى مواكبا فى معظم الأحيان لفرض مثل هذا السلطان . فقد أتاحت هذه المعلومات للإنسان أن يخترع أسلحة أشد قوة وأن يستحوذ على المواد الخام ومصادر الطاقة الواقعة خارج حدود بيئته المحلية والمملوكة لجماعات لا تستطيع استخدامها . كما أتاحت المعلومات المتطورة للجماعات التى تملكها القدرة على ابتكار أسباب منطقية تبرر الحافز اللاشعورى للسلطة والسيطرة ، بل وتمنح العنف صيغا مشروعة أو

شرعية ، لدرجة أن الناس الآن اعتادوا اعتبار التقدم التكنولوجى على أنه الشكل الوحيد للتقدم ، وعلى أنه غاية فى حد ذاته . أما قيم الحق والخير والجمال وغير ذلك من المثاليات والروحانيات ، والميتافيزيقيات فقد ظلت مجرد ضلالة جذابة يغطى بها التقدم التكنولوجى ما يحويه من طاقات عنف أصبحت تهدد العالم كله بالدمار .

أما القوانين البيولوجية الحاكمة للسلوك الانسانى فلم تتطور الا منذ عهد قريب تطورا يتخطى الحدود التى سادت فى العصر الحجرى القديم . وهو تطور يكاد يقتصر على المظهر الخارجى الذى فرضه السلوك الحضارى ، لأنه مع ظهور الحضارة طليت هذه القوانين البدائية بألوان لفظية براقة تدعى أنها لب الحقيقة ، لكنها حقيقة لا تصدق إلا على الجماعة المسيطرة بقدرتها علي العنف والعدوان ، والممارسة للسلب والنهب ، لا على الجنس البشرى كله .

ويقسم لابوريت العنف الى عنف فطرى وعنف مكتسب . فالعدوان الذى يقع استجابة لحاجة فطرية مثل الجوع هو عنف فطرى بطبيعته . فالجوع يخل بالتوازن البيولوجى داخل الإنسان ومن ثم يثير احساسا كريها لا يلبث أن يزول متى تم اشباعه ثم يحل محله احساس باللذة والسرور . لكن هذا العنف أصبح أمرا نادر الحدوث فى المجتمعات

المتقدمة فى عصرنا الحاضر ، ومن السهل تمييزه عن السرقة والانحراف الصادرين عن الحاجة المكتسبة الى الحصول على الشيء الجالب للمتعة والسرور ، وهى حاجة مكتسبة بالتعلم وناجمة عن الظروف الثقافية والاجتماعية .

والعنف الناتج عن المنافسة لامتلاك الأشياء أو الكائنات الجالبة للذة والمتعة عنف مكتسب أيضا . فالإنسان عندما يحصل على حاجاته الأساسية الفطرية ، يشرع فى تلبية حاجاته المكتسبة . فإذا احتل كائنان مكانا واحدا واكتسبا بواعث ودوافع واحدة ، ثم وجها ذلك كله نحو شيء أو كائن واحد ، نشأ بينهما تنافس من أجل امتلاك الأشياء أو الكائنات المذكورة الجالبة للذة والمتعة . ولما كانت هذه الأشياء أو الكائنات موجودة فى مكان يتكالب الناس عليه ، بحيث لو خلا من المتع والملذات أو امتلأ بالأشياء الضارة لهجره الناس ، أمكننا القول بأن استخدام العنف في الدفاع عن المكان هو سلوك مكتسب لا فطرى ، لأنه ينشأ عن المنافسة مع الدخلاء من أجل الحفاظ على الأشياء أو الكائنات الجالبة للمتعة واللذة الموجودة فيه .

إن العنف المستخدم من أجل الحصول علي الأشياء الجالبة للمتعة واللذة والإشباع سواء أكان الحافز عليه هو الجوع أو الجنس أو الحاجة

المكتسبة بالتعلم ، يدعو إما الى اتخاذ خطة عدوانية تكفى أحيانا لتثبيط همة الخصم ، وإما الي نشوب معركة . على أية حال فالنتيجة هى تكوين سلطة أو سيطرة داخل الجماعة يحقق فيها الطرف المسيطر لذته ومتعته الخاصة ، أى يشبع حاجاته الأساسية كالجوع أو الجنس أو حاجاته المكتسبة ، وذلك علي حساب الذين يسيطر عليهم. والسيطرة التى تتحقق له عن طريق العنف تكفل له دعم وتعزيز الأعمال المشبعة والمرضية والجالبة للمتعة . والعدوان السافر هو دائما حق خالص للعضو المسيطـر على أسـاس أن القـوة هى الحـق لكن الحـق ليس القوة لأنه لا يملكها .

وقد توافرت للجنس البشرى دائما مصادر الطاقة والكتلة كما تتمثل فى المواد الخام ، لكن الجماعات البشرية التى استطاعت استغلالهما بصورة كاملة هى الجماعات التى وصلت الى درجة عالية من التكنولوجيا ، كما تمكنت بفضل أسلحتها المتطورة أن تفرض سيطرتها على الجماعات الأخرى المتخلفة تكنولوجيا . ولذلك أصبح العنف التنافسى قائما الآن علي المدافع والقنابل والدبلومات العلمية .

وكانت القوة الدافعة للاستيلاء على زمام السلطة والاحتفاظ بها هى دائما هذا العنف المقنن المنظم الذى يبلغ مرتبة الطقوس المقدسة الراسخة ، حتى أصبح خفيا لا يرى ، محتميا خلف زخارف القانون

والعدالة ، بل خلف المثل العليا التى تستنكر العنف نفسه ، وبذلك يتيح لأصحاب السيطرة والسطوة رفع شعارات الإنسانية والمحبة والتسامح التى تستنكر العنف فى حين أنهم هم أنفسهم يمارسونه بصفة دائمة حفاظا على استمرار سيطرتهم وسطوتهم ، وعلى استعداد في الوقت نفسه لمعاقبة من يفكر أو يشرع فى استخدام العنف ضدهم .

وإذا كان العنف لا يلد سوى العنف، فإنه سلاح ذو حدين . فاذا كان كل تغيير عميق في النظم الاجتماعية قد تحقق دائما عن طريق الثورات، فانها رفعت الى مراكز السلطة والسيطرة أولئك الذين خضعوا من قبل لسيطرة غيرهم مما يذكرنا بالمثل العربى : الأيام دول ، بل إن دائرة العنف فى بعض الدول النامية تصل الى مستوى لعبة الكراسى الموسيقية نتيجة للانقلابات العسكرية المتكررة التى تنقل مقاليد الأمور الى سجناء الأمس فتجعلهم حكام اليوم ، فى حين يتحول حكام الأمس الى سجناء اليوم وهكذا .

أما من يصلون الى مراكز السيطرة والسطوة فسرعان ما يسنون القوانين التى تكفل لهم دوام السيطرة ، وليست هذه العملية التشريعية سوى ستار براق بزخارف وعبارات منطقية تبرر الدافع الحقيقى للسيطرة من خلال ترسيخ المعايير والأحكام التى لا تقبل الجدل . لكن

اذا برز عنف مضاد للسيطرة الحالية ويتفوق عليها كما وكيفا ، فلن تصمد أمامه كل هذه الواجهات القانونية والتشريعية ، إذ أن المحصلة النهائية لتفاعلات الصراع ستكون فى صالح الكتلة الاكبر والأثقل بصرف النظر عن الشعارات الإنسانية التى تلتحف بها .

إن العنف التنافسي في الجماعات الخاضعة للسيطرة لابد أن يدفعها الى العنف المضاد دفاعا عن نفسها أو الى القلق فى حالة عجزها عن ذلك . أى أنه لا يوجد عنف يخلو من اثارة واستفزاز . فالعنف الدفاعى يحدث عند وجود عوامل ضارة أو مؤلمة لدرجة يتعذر فيها تجنبها أو الهروب منها ، ولا يمكن فى الوقت نفسه التخلص منها الا بخوض معركة عنيفة . ويرى لابوريت أن هذا نمط سلوكى فطرى يمكن أن يتجه نحو عامل طبيعى مادى أو نحو فرد من النوع نفسه أو من نوع آخر . إنه عدوان يشن علي عدوان في البيئة المحيطة من أى مصدر كان . لكن العنف الدفاعى يمكن أن يكون سلوكا مكتسبا اذا انتظر من يقوم به الحصول على مكافأة في حالة تحقيق النتائج المرجوة منه : لكنه على أية حال ينشأ دائما عن عامل بيئى مباشر .

أما من الناحية البيولوجية فإن جهاز منع العمل داخل الإنسان ينشط ليمنعه من ارتكاب العدوان اذا توقع المعتدى عقابا على عدوانه .

ويعتقد لابوريت أن العنف الدفاعي الذي يثيره في الإنسان عامل الألم نادر الحدوث نسبيا ، وذلك دون أن يبرر مقولته هذه علميا . فالألم بطبيعته قد ينضوي على كل عوامل الإذلال والمهانة والخضوع والقلق والضياع وانتهاك كيان الإنسان ذاته . فهل يمكن أن يظل الإنسان راضخا لكل هذه الضغوط التي لا تحتمل ، دون أن يلجأ الى العنف دفاعا عن ذاته المهدرة ؟! وذلك بصرف النظر هنا عما اذا كان العنف فطريا أم مكتسبا ؟! إن قوانين الطبيعة وفي مقدمتها قانون الحركة الثالث لنيوتن ، تؤكد أن لكل فعل رد فعل مساو له ومضاد في الاتجاه . والإنسان كجزء عضوي من هذه الطبيعة لا يمكن أن يخرج عن نطاقها ، خاصة وأن أنواع العنف الدفاعي تختلف وتتعدد باختلاف وتعدد المواقف والظروف والملابسات والشخصيات .

فهناك مثلا عنف لغوي ، ذلك أن اللغة تعد عاملا مساعدا على تنشيط جهاز الدفاع الفطري ولكن لكي يكون للغة أثرها الفعال يلجأ الإنسان الى تعلم معاني ألفاظ الإهانة والتحقير فيها بهدف جرح الخصم والنيل منه ، وقد يحتدم العنف ويتصاعد فيصل بالحوار أو الجدل الى أحط مستويات الألفاظ السوقية . ولاشك أن القيم الثقافية وممارستها في المجالات الاجتماعية تؤثر بالسلب أو بالايجاب في مثل

هذه السلوكيات . فمن يتمسك بهذه القيم النابعة من معايير السلوك والنظام المطلوبة ، يحظى بمكافأة المجتمع واحترامه نظرا لسلوكه المتحضر الدال علي شجاعة ضبط النفس واحترامها ، أما من يدوس هذه القيم والمعايير لجهله بهاأو لتجاهله لها فيتلقى العقاب المناسب الذى يعيد للأوضاع الاجتماعية توازنها .

أما التفسير السيكلوجى للعنف فيوضح لنا أنه اذا لم يتم الحصول على المتعة والإشباع ، واذا لم يتيسر الهروب من نتائج العنف أو مواجهته ، فان همة الإنسان تصاب باحباط يحول بينها وبين القيام بأى عمل أو اجراء . ومن المعروف أن قبول الهزيمة أفضل من خوض معركة تكون نهايتها الموت ، لكنه سلوك يؤدى الى حالة من القلق والتوتر لا تزول الا بالحصول على المتعة والإشباع ، كما تؤدى أحيانا الى ارتكاب أفعال العنف المضاد ، أو الى حالة من الاكتئاب والانقباض والوهم والحزن . وهذه الحالة من التوتر والقلق والشعور بالحنق والاستفزاز تؤدى عادة الى ما يسمى بالأمراض البدنية النفسية . وان كان لابوريت يفضل فى هذا المجال عبارة الأمراض الناشئة عن المنع والكبت .وجهاز منع العمل داخل الإنسان يمارس نشاطه بناء على نمط سلوكى مكتسب بالتعلم ، اذ يتعلم عدم جدوى بعض أساليب العمل فى

مواجهة معينة . ولذلك فالعنف القائم على المنع أو الاستفزاز هو نمط سلوكى مكتسب بالتعلم وليس فطريا .

ولعل الانتحار يمثل أكثر أنواع العنف مأسوية . فهو نوع من التوتر أو القلق أو نمط من أنماط منع العمل الجالب للمتعة والإشباع ، يتجه فيه العنف نحو الشيء الوحيد الذى لايحظى برعاية الوسط الاجتماعى والاقتصادى والثقافى ، وهو الشخص ذاته . ولذلك يمكن اعتبار ادمان المخدرات نمطا سلوكيا يتيح للفرد أن يهرب من الممنوعات التى فرضتها الأوضاع الثقافية والاجتماعية فى البيئة ، وذلك بتحويل العنف الى ذاته نفسها .

وقد أثبتت الأبحاث العلمية الحديثة أن الاعتماد على الغير والخضوع لسيطرته سمة سلوكية عامة فى الأفراد الذين يرتكبون الجرائم المختلفة ، ولذلك فان التنبؤ بالانحراف يمكن أن ينهض على مدى خضوع الفرد للسيطرة والقلق والخوف. كذلك فان ادمان الخمر والمخدرات بشتى أنواعها هو فى أغلب الأحوال السبب الحقيقى لارتكاب أعمال العنف ، وهو فى حد ذاته محاولة لوضع حد للقلق.ذلك أن الخمر والمخدرات والعنف الناشيء عنها ، مظهران متكاملان لمحاولة الهروب من المشاعر الأليمة الناشئة عن منع العمل الجالب للإشباع .

كذلك فان افتقاد أى صديق يمكن أن يفضى اليه الإنسان بذات نفسه ويبثه ما يشعر به من قلق ، يشكل دافعا الى الإدمان . أما فى حالة هذا الصديق فان اللغة تصبح ذات فائدة محققة ، وقوة مؤثرة فى التخفيف من عوامل القلق والإحباط والاستفزاز التى ينوء بها كاهل الواقع تحت وطأتها .

وما ينطبق على العنف عند الأفراد ينطبق أيضا على الجماعات المنظمة. فالحرب – مثلا ليست سوى مواجهة بين نظامين مغلقين يحاول كل منهما أن يفرض سيطرته علي الآخر ، كى يضمن لنفسه مصدرا دائما من الطاقة والمواد الخام لتدعيم كيانه الخاص . وبرغم الحضارة الانسانية عبر عصورها المختلفة فان كل كيانات الجماعات البشرية قد ظلت حتى الآن قائمة على السيطرة الرياسية ، ولذلك فان الحرب تشن باستمرار للاحتفاظ بالسيطرة للمشتركين فيها ، بصرف النظر عن الدعاوى السياسية والاقتصادية والإنسانية بل والمثالية التى ترفع شعارتها لتبريرها . هنا أيضا يمكن استخدام سلاح اللغة فى اقناع كل قطاع من قطاعات الجماعة البشرية بأن الغرض من الحرب هو حماية كل القيم والكائنات والأشياء التى يحتويها اقليمهم ، فى حين أن الواقع الصريح الذى يحظى بالحماية والدفاع فى أغلب الأحيان هو استمرار السيطرة وتدعيم السطوة .

ويرى لابوريت أنه لا يحتمل أن تشهد البشرية أى تطور في هذا المجال الا عندما يحين الوقت الذى تولى فيه العلوم البيولوجية والسيكلوجية والاجتماعية اهتماما شاملا وجديا لتلك الميزة الأساسية للمخ الإنسانى ، وهى ملكة اكتساب المعلومات واستخدامها فى السيطرة على الأفراد والجماعات والأمم . ويتعين على المجتمع الذى يسمى نفسه « مجتمع الوفرة والفائض » ويزعم أنه ألغى الندرة والاحتياج أن يكون على استعداد لتوزيع سلعه بالعدل على مستوى العالم أجمع ، كما يجب أن يقلع عن تطبيق مبدأ « القوة هى الحق » .

ولا يجد لابوريت سبيلا آخر لتجنب الإنسانية خلال السنوات القادمة ، تكرار مالا نهاية له من أعمال العنف والاستغلال والحروب وإبادة الجنس ، سوى اكتشاف المزيد من الملكات الايجابية للعقل الانسانى وتدعيم العدالة العالمية بقدر الإمكان . فحتى الآن لم ينجح أعظم رجـــال الانسانية فى التغلب على كل هذه العوامل السلبية المدمرة ، وظلت الإنســـانية فى خدمة الجماعات التى تملك طاقات العنف ، وتبسط سلطاتها على الجماعات الأخرى ، وتؤمن أن ما تفعله هو الحق بعينه دون أى اعتبار لصالح الجنس البشرى كله .

وكان توغل العقل البشرى في اكتشاف قوانين العالم المادى بما فى ذلك قوانين الفيزياء والرياضيات والكيمياء واللغة منذ البداية ، السبب فى التقدم التكنولوجى المعروف حتى ساد الاعتقاد زمنا طويلا بأنه لا يوجد نوع آخر من التقدم سوى التقدم التكنولوجى . وكانت النتيجة اهمال الكيان العضوى الحى والتنظيم الوظيفى للجهاز العصبى فى الإنسان . لكن المعلومات الوفيرة التى حصلت عليها البشرية أخيراً فى هذا المجال يمكن أن تصبح أداة فعالة لإعادة النظر بطريقة موضوعية شاملة فى القيم والأحكام التى صارت بمرور الزمن حقائق بديهية لا تقبل الجدل برغم أنها ليست كذلك ، وكذلك الأعمال اللاشعورية التى استقرت فى وجدان البشر جيلا بعد جيل ، وقرنا بعد قرن .

الفصـــل الرابع

المرأة والعنف الأجتماعى

إن الصورة التى تظهر بها المرأة فى العصر الحديث والتى تعانى من سلبياتها ، صورة ضاربة فى القدم منذ تحول البشرية عن حياة العنف والصيد البسيطة والعيش على ثمار الأشجار وغير ذلك من صور العنف الإجتماعى التى ألقت على كاهل الرجل القيام بدور المدافع والمحارب من أجل البقاء . وظلت صورة الرجل المحارب والبطل الغازى ، كما كان زيوس كبير الآلهة على قمة البانثيون بطلا للنهب والسلب ، المثل الأعلى الذى يستوحية الرجل ، فى حين ظلت المرأة كما كانت فى تلك الأساطير القديمة خاشعة ، راضخة مستسلمة لاتمتلك لأمر نفسها شيئا ، كما كانت هيرا برغم لسانها السليط ، أو أرتميس برغم قيامها بدور ربة القنص ، أو أثينا برغم أنها واحدة من ربات البانثيون اللاتى يخضن الحروب كالرجال تماما .

هكذا فرض الخشوع والاستسلام على المرأة ، وتقبلت البشرية هذا

الوضع كبديهة طبيعية للغاية . وبناء عليه أصبحت المرأة تعانى أكثر مما يعانى الرجل من قسوة المعاملة وقهر النظام وعنفه على أساس أن تركيبها البيولوجى قد حدد لها وضعا ثانويا ، إذا أصبحت الأنوثة تابعة للرجولة وتقف عائقا أمام كيان المرأة الأجتماعى على أى مستوى من المستويات الاجتماعية السائدة . وأدى هذا بدوره الى ترسيخ الفوارق فى توزيع الموارد التى تقرها المجتمعات المختلفة . وتبدو هذة الظاهرة كأوضح ماتكون فى المجتمعات المتخلفة أو البسيطة ، فاذا قل الطعام وشحت الموارد كان على المرأة أن تبدأ بالاستغناء عنها قبل الرجل . وجريا على العادة فان ما تتناوله الفتيات والمراضع والحوامل من الطعام يقل عن حاجتها ، مما يعرض الحوامل لخطر الموت عند الولادة ، كما أن ماتنهض به المرأة من أعباء فى المجتمعات الصناعية الغنية يزيد على أعباء الرجل التى تقتصر مسئوليته على استمرار الدخل المادى فى حين تقوم المرأة بثلاث مسئوليات معروفة : الحمل واعداد الطعام ، والحفاظ على الأسرة حتى لاينهار كيانها ، وفى الوقت نفسه عليها أن تتحمل مطالب الرجل الجنسية فى أى وقت حتى وان لم تكن فى حاجة اليها ، هذا بالاضافة الى حرمانها من أبسط حقوق ابداء الرأى سـواء فيما يتعلق بشئون الأسـرة أو فيما يتصل بالمسـائل العامة .

لكن الحقائق البيولوجية والنفسية والاجتماعية تؤكد على أنها طبعت على ماطبع الرجل عليه من عنف ، وإن تباينت الأسباب ، فانها تلجأ الى العنف ما استطاعت حفاظا على مكانتها واعلاء لشأنها . ولذلك فانه من الإغراق فى الخيال أن يحل السلام على الأرض اذا ماحلت النساء محل الرجال فى السلطة وكان منهن المشرعون والحكام. ويوضح علماء الاجتماع أن المعركة بين الجنسين على مر التاريخ أكدت على أن كلا الجنسين يرى نفسه فريسة وضحية للآخر . وكان هذا الوتر المشدود سببا فى سلوكيات ملتوية شوهت الكيان الاجتماعى ، وعاقت اثبات الذات لدى كل من الرجل والمرأة ، وإن كانت السبب فى كل العنف القهرى الذى مزق المرأة بدنيا ونفسيا . ومع ذلك لم تكن ضحية فى كل الأحوال بل كانت معتدية فى أحوال أخرى .

فى دراسة لأليس بولدنج أستاذة علم الإجتماع بجامعة كلورادو الأمريكية عن المرأة والقهر الاجتماعى ، قامت بتحليل لحالة المرأة كضحية وللمرأة كمعتدية فى ظل أوضاع إجتماعية وسلوكية معينة يسودها القهر ، بصرف النظر عن اختلاف المستويات الحضارية والإقتصادية والإجتماعية لهذه المجتمعات . فعلى الرغم من التفاوت الكبير فى هذه المستويات بين دول العالم الأول والثانى والثالث ، فان

بينها من السمات المشتركة للأسرة الأبوية ما يمثل القهر والعنف والحرمان الذى ابتليت به المرأة على مر العصور ، ذلك أن سلطة رب الدار تمتد الى حق الحياة والموت للنساء والأطفال فى أسرته ، فاذا كان عليه أن يدافع عن نسائه ضد عدوان الآخرين فانهن لايملكن حق حماية أنفسهن منه ، ولا القضاء يمكن أن يتدخل لحماية النساء والأطفال من بطشه ، ذلك أن قدرة القانون على التدخل من الناحية العملية قبل وقوع الكارثة تكاد تكون منعدمة ، ولاتثبت وجودها الابعد وقوعها . ولذلك كان عجز المرأة أمام المزاج المتقلب للرجل صورة من صور العنف المتوارث فى نظام الاسرة الأبوية .

وهناك صورة أخرى لهذا العنف الشرعى تبرز فيما يحدث لثلث عدد النساء البالغات أو أكثر فى أى من المجتمعات، حين يفتقدن الزوج سواء أكن من العوانس أو الأرامل أو المطلقات أو المنفصلات أو المهجورات ، وأكثرهن عاجزات ولاعائل لهن ، فيقعن جميعا فريسة الاستغلال الجنسى والاقتصادى . فقد حرمن من رعاية القانون كما حرمن من رعاية الأب من قبل . ومع هذه الأوضاع المختلة للأسرة الأبوية تصبح الدعارة ضرورة ملحة لكسب القوت والحفاظ على كيان الأسرة فى غياب عائلها .

ومما يجعل الدعارة ضرورة اقتصادية فى بعض الأحيان قلة فرص العمل المتاحة للمرأة ، خاصة اذا كانت تعول عددا من الأطفال . وبالتالى أصبح الفسق وامتهان الجسد وبيعه بعض مايقع على المرأة من عنف وقهر .بل وإنها تصبح أيضا عرضة للإغتصاب اذا حاولت أن تسترد أنفاسها اللاهثة وامتنعت عن الرضوخ لرغبات الرجال فى جسدها ، فقد أصبحت فى نظرهم مجرد متاع أو مشاع لهم جميعا ولايحق لها أن ترفض لأن جسدها لم يعد ملكا لها بل ملكهم عند دفع المقابل الاقتصادى .

وتبدى بولدنج دهشتها من أنه عندما تضاءل مفهوم "امتلاك المرأة" وحقق لها القانون حريتها الفردية بكل ما يترتب عليها من حقوق، لم يكن لهذا من تأثير على ماجرى عليه العرف السائد من أن "المرأة متاع". وكانت هذه الحرية الكاذبة التى حصلت عليها قد أصبحت سندا اجتماعيا لتجارة البغاء تحت شعارات زائفة و دعاوى خطابية عن الحرية الجنسية ، أقنعت كثيرا من النساء بأن الحياء الذى جبلت عليه المرأة فى الماضى ماهو الاسلوك زائف قديم مدمر للذات . وتستشهد بولدنج بمقولة فايرستون عن هذه الحرية الكاذبة التى أتاحت حرية الكلام عن فائض جديد من الإناث لسلعة الجنس من اليسير استغلاله

بالطرق التقليدية القديمة . مما أفقد المرأة ذلك القدر الضئيل من الحماية الذى حققته بشق النفس .

وقد أدت السيادة الأبوية فى المجتمع الى إبعاد المرأة عن الاشتراك فى المسائل السياسية والاقتصادية والثقافية والإجتماعية ، طبقا لفكرة قديمة عن قدراتها وما يصلح لها . وترى بولدنج أن هذه الصورة من صور القهر ترتبط ارتباطا وثيقا بالاغتصاب والعهر والدعارة الناجمة عن النظر للمرأة كمتاع ، وما يترتب على ذلك من الحيولة بينها وبين المشاركة الكاملة فى شئون المجتمع الذى يسخرها قسرا وقهرا لخدمته فى معظم الأحوال . كذلك فإن ما يزيد على الثلثين من النساء فى الأسر التى تخضع لسلطان الرجال، لايتمتعن من الحماية بأكثر مما تتمتع به الغرباوات من النساء ، ففى حالات الانهيار الاقتصادى والضغط الاجتماعى التى تتكرر من حين لآخر، وسواء نتجت عن الظروف البيئية الخاصة أو الأحوال الاجتماعية العامة، يتحتم على رب الأسرة سواء أكان رجلا أم إمرأة أن ياخذ على عاتقه هذه المحنة التى تشح فيها موارد الطعام فتتضاءل الرعاية الكافية لأفراد الأسرة. وكلما قلت موارد الأسرة عن حد الكفاية تزايدت أسباب العنف والقسوة بين أفرادها، وغالبا ماتكون الضحايا من النساء، والزوجات بنوع خاص .

وصور القسوة والعنف داخل الأسرة تتعدد وتتباين طبقا للظروف المختلفة التى يمر بها المجتمع ، والتى تتأثر بالتفاعل بين الوضع الاجتماعى والاقتصادى بين القيم الاجتماعية والأنماط الثقافية ، وبالتالى تصوغ الإطار الفعلى لممارسة العنف والقسوة ابتداء من ضرب النسوة الى الإساءة للأطفال ، واستنادا الى المأثورات التى تبرر مثل هذة القسوة وتلك الإساءة لدى كل الطبقات . ولايعنى هذا إن الفقراء أكثر ميلا الى القسوة ، لكن الفقر يؤدى الى كل عوامل التهديد والخوف والقلق وغير ذلك من العوامل التى تضغط على أعصاب الفقير فينفجر بكل طاقات القسوة والعنف عند أول بادرة جديدة . ولهذا كانت فترات البطالة وضياع الأمل فى انفراج قريب بصفة عامة هى الفترات التى يزداد فيها ضرب النساء كما لو كن مسئولات عن هذة المحنة . وفى الثلاثينيات من هذا القرن عندما إجتاحت الأزمة الاقتصادية العالم كله، تفشت ظاهرة ضرب الزوجات فى كل الطبقات وفى كل المجتمعات، ولم تقتصر على الطبقات الفقيرة والدنيا . وظاهرة الزوجات اللاتى يطلبن الطلاق بسبب الضرر البدنى توضح أن نسبتهن لاتقل عن ربع الزوجات.

واذا كانت المرأة توصم بسوء السلوك اذا ماكانت هى المعتدية بالضرب ، فان الأنماط السياسية والاقتصادية والمؤسسات السياسية

تسمح بجعل المرأة فريسة سهلة لقسوة الأزواج وعنفهم غير المحدود .، وبذلك يبدو النظام الإجتماعى كله موجها لقهر المرأة . ولما لم يكن هناك من يدافع عن المرأة أو حتى ينحاز الى صفها بالتأييد المعنوى ، أدركت بعد قرون طويلة من القهر والعنف أن عليها أن تحارب معركتها بنفسها ، وبدأت بالفعل حركات تحرير المرأة فى أواخر القرن التاسع عشر . وكان من أعظم ما ظفرت به المرأة من حركاتها المعاصرة للتحرر اعتبار الاغتصاب جريمة لها عقابها ، وأنها تسىء الى المرأة التى تتعرض للاغتصاب أكثر مما تسىء الى زوجها أو أسرتها . وبذلك أصبح للمرأة وضع جديد كانسان له كيانه المحترم المصان من كل اعتداء أو اغتصاب .

ومع ذلك فان الاغتصاب يجد تربة صالحة له عندما تسود ظروف الفوضى والاضطرابات والحروب الاهلية التى يتلاشى فيها الأمن ، وكأنه كتب على المرأة أن تدفع ثمن أية محنة يمر بها المجتمع . ولاتوجد وسيلة حتى الآن لحماية المرأة من مآسى العنف التى تقع خلال الحروب الاهلية أو الدولية أو حروب العصابات ، فاذا تفشت ظاهرة العنف المستباح فان النساء هن الفريسة دائما . خاصة وأن الاغتصاب بصفة خاصة هو صورة من صور العنف بصفة عامة .

ولاشك أن الدعارة هى أبشع صور العنف القهرى المفروض على المرأة ، كما أن العدد الاكبر من محترفات الدعارة يعشن تحت نير معين من العبودية ، ومازالت تجارة الرقيق الأبيض قائمة بعد مايقرب الآن من قرن منذ محاولة القضاء عليها لأول مرة . وأغلب ماتكون من الفتيات الصغيرات أو النساء اللواتى يغرر بهن جريا وراء وعود زائفة للعمل بالخارج إذ أن المهاجرات للعمل هن فى الواقع أكثر عرضة لهذا الاستغلال .

ونظرا لأن المرأة هى الثغرة التى يسهل اختراقها فى اى صراع ، فانها تعانى خلال الحروب والثورات الأهلية آلام الأسر والتعذيب ، سواء أكانت النساء من المشتركات فيها أو بعيدة عنها ، وذلك لمجرد أنهن زوجات أو أمهات أو بنات المحاربين فيها . ولاتزال لجان العفو الدولية تؤكد ماتلقاه المنشقات من آلام السجن وعذابه مايفوق وما يعانيه المنشقون من الرجال فى أقطار عديدة من العالم . وقد بعث أحد العسكريين من أورجواى برسالة علنية الى لجنة العفو الدولية يندد فيها بما يجرى من أعمال التعذيب فى بلده ويقول :

" يضرب الأسرى جميعا ويعذبون بغض النظر عن السن أو الجنس، وللمرأة وضع مختلف . فالضباط والجنود من العاملين وغير العاملين

يرحبون جميعا باحتجاز الشابات للمتعة ، وقد رأيت بعينى أبشع ألوان الانتهاك الآدمى تقترف معهن جهارا ولكل راغب أمام الأسرى ، وكثيرا ما يحتجزون لمجرد معرفة الاماكن التى يختبىء فيها أزواجهن أو آباؤهن أو أولادهن ، أى أنهن يدفعن ثمنا باهظا نتيجة لأعمال لم يقمن بها» .

أما المرأة المعتدية فكان لابد أن تبرز فى المجتمع نتيجة لعنف الرجل وقسوته معها، ولما يقع عليها من قهر بصفتها تحت رحمته وأمره منذ ميلادها، ومن الطبيعى أن ترد العنف والقسوة والعدوان فى أول فرصة تسنح لها. وغالبا ما تبدأ انتقامها غير المباشر بممارسة العنف والقسوة مع أبنائها وهم فى سن لاتسمح لهم بالصمود والتصدى لها: وقد سجل دى موزى فى كتابه " تاريخ الطفولة " ما يقع على الأبناء من قسوة الامهات- والآباء بطبيعة الحال- منذ عصور التاريخ المبكرة . ومن المعتاد أن ينسب انحراف الأطفال الى النساء بحكم أنهن يقضين معهم وقتا أطول مما يقضيه الآباء، فيتاح لهن من فرص العنف والقسوة مع الأطفال أكثر مما يتاح للأب. وقد تنقلب الزوجة على زوجها كما انقلبت على أطفالها فتسيء اليه وقد تقتله كما فعلت مع أطفالها اذا ما أرهقها مسلكه وأخرجها عن جادة الصواب. وما سمى فى مصر بمسلسل قتل الأزواج دليل عملى على صحة هذه الفروض. كذلك فان

حالات اعتداء الزوجة على زوجها من حين لآخر بالضرب أكثر انتشارا مما يظن الكثيرون ، لكنها بعيدة عن الأضواء الإعلامية لأن الزوج يأنف أن يعرف الآخرون هذه الحقيقة المخجله عنه ، أما المرأة فتذيع على الملأ اعتداء زوجها عليها بالضرب لعلها تجد حمـاية فى الرأى العـام المحيط بها .

ولاشك فان للنساء نصيبهن من النزعة العدوانية والميل الى العنف ، وان كن لا يلجأن الى العنف البدنى بصفة عامة. فهناك ألوان أخرى من العنف والقسوة عرفت بها النساء كسلاطة اللسان والتفنن فى جرح الآخرين بألفاظ منتقاة كالسهام المسمومة ، الى جانب استغلال مصيدة الإغراء والجنس للايقاع بالرجل ثم تحطيمه ، وأيضا الاحتيال والتآمر والغش وخفة اليد . لكن العنف يصل بها فى بعض الأحيان الى تزعم العصابات الإجرامية التي تهدد الأمن فى كل مكان . ومع ذلك فان نسبة الإجرام بين النساء أقل منها بين الرجال ، ولذلك تقل عدد السجون الخاصة بالنساء فى كثير من البلاد عن سجون الرجال . لكن لا يعنى هذا أن للنساء فضائل أكثر مما لدى الرجال لأن استعدادهن لارتكاب الجريمة لا يختلف عن استعداد الرجال ، لكن فرص العنف والقسوة والجريمة كانت ضئيلة أمامهن فى الماضى .

وتحكى صفحات التاريخ عن استعداد المرأة للمشاركة فى الحرب ، وإن لم تؤتهن هذه الفرصة عادة ، لكن اذا سنحت الفرصة لهن فانهن

يقمن بالمهمة على خير وجه . والتاريخ حافل بأسماء المحاربات من الملكات العظيمات بناة الامبراطوريات . وهناك نساء حاربن مع الجنود وهن يرتدين ملابس الرجال ، ولم تكتشف حقيقتهن الا بعد اصابتهن أو بعد انتهاء المعركة .

وفى العصور الحديثة ضمت جيوش التحرير فى العالم الثالث بين صفوفها محاربات من النساء فى مختلف الرتب ، وكانت تانيا التى حاربت الى جانب تشى جيفارا فى بوليفيا وماتت معه ، من أعظم النساء فى هذا القرن . كذلك كان أكثر من ٤٠٪ من قوات جبهة التحرير فى فيتنام من النساء المحاربات . وكانت لى تى وينج التى قادت عملية الفدائيين فى احتلال سفارة الولايات المتحدة الأمريكية فى سايجون ، وقتلت مئتين من الرعايا الأمريكين ، ورفعت علم جبهة التحرير خفاقا فوق البناء ، محاربة عظيمة بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى .

وهناك سبع وثلاثون دولة تقوم بتجنيد النساء للخدمة العسكرية بنسب تتفاوت بين ٦ ٪ (نيوزيلندة) وأقل من ١٪ ((ماليزيا). كما تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتدريب الفتيات على القتال الجوى بالطائرات. كما أن هناك عددا من الدول تستخدم النساء فى أعمال الشرطة والأمن. وقد أثبتت النساء قدرة وكفاءة، بل وجدن متعة كبرى

فى التدريب على أعمال الدفاع البعيدة عن العنف المباشر كالكاراتيه والجودو . ومع ذلك لاتزال هى المجنى عليها لاالجانية فى أى عمل من أعمال العنف برغم ارتفاع مستواها فى اللياقة البدنية والجرأة . لكن مادامت المهارة قد حلت محل القوة البدنية والضخامة فى الإلزام القانونى أو فى الأعمال العسكرية ، فلابد أن يأتى الوقت الذى تقتسم فيه المرأة كل ما يقوم به الرجل من أعمال على قدم المساواة تماما .

لكن لكى تحسم المرأة هذه المعركة المصيرية ، عليها أولا أن تتخلص من رواسب الماضى التى ينوء بها فكرها ووجدانها خاصة فيما يتصل بتربية الأبناء الذين يقضون أخطر مراحل عمرهم معها . فقد كان للمرأة دور خطير عبر العصور فى اعداد الرجل الذى ينتشى بحب الحرب ويهوى العنف والسلب والاغتصاب . فعندما تجبر الأم طفلها على قهر آلامه وكبح انفعالاته فانها تبقيه تلقائيا فى عالم الطفولة ، ويظل غير ناضج حتى بعد أن يكبر فينمو محروما من القدرات والمواهب التى يعبر من خلالها عن حقيقة مشاعره . وهذه القدرة على تزويد الأولاد بالصلابة والشدة والعنف لا يخلو منها مجتمع من المجتمعات . وقد نقلت الصحف من الحرب اللبنانية الحالية صور الأمهات اللبنانيات وهن يصحبن أطفالهن الى جسر الموت فى بيروت ليروا الجنود وهم

يجمعون الجثث ويحرقونها ، تمام مثلما كان يحدث فى الماضى . وهناك قصص عديدة من هذه الحرب الأهلية القذرة عن الآباء اللبنانيين الذين يزورون أبناءهم الناقهين من اصابات الشظايا والرصاص الطائش وهم يحملون اليهم فى المستشفيات لعبا من المسدسات وبنادق الكلاشنكوف الخشبية هدية لهم . ومن المعروف أنه فى عقد السبعينيات بدأت النساء فى أوروبا وأمريكا الشمالية حملة عارمة على لعب الأطفال الحربية .

كانت المرأة عبر الأجيال هى التى تدفع ثمن هذه التربية الخاطئة . فاذا كانت قد علمت أبناءها العنف فيجب ألا تتوقع منهم سوى المزيد من العنف. وعليها الآن أن تبادر لاعادة صياغة دورها الاجتماعى والانسانى والحضارى ، والتخلص من كل ما ينوء به هذا الدور من ضغوط تفرضها سنن بالية من مخلفات الماضى البعيد، واقامة علاقات لائقة ومتكافئة وناضجة بين الجنسين. وقد أدت بعض المبادرات التى تبنتها هيئة الدفاع الدولية حيال ما يرتكب من جرائم ضد المرأة الى موجة من التأييد العام لحماية المرأة، والتأكيد على أن قوة القهر السياسى ضد المرأة صادرة أساسا عن عنف التفرقة الجنسية ضد المرأة . وأى عدوان على حق المرأة فى بدنها أو حقها فى تقرير مصيرها ما هو الا جريمة يجب ادانتها، وعلى المجتمع الدولى أن يتخذ اجراء بشأنها .

ولاشك فان العالم سيكون أكثر سلاما اذا شاركت المرأة الرجل فى معاركه الحضارية ، وساهمت معه فى وضع أسس النظام العام ، وكان لها حقها فى حماية القانون وفرص المساواة الاقتصادية . ولن يتحقق هذا الا اذا تم القضاء على كل مظاهر العنف التى يرتكبها المجتمع فى حقها ، وفى مقدمتها خرافة البطل الغازى . فالمرأة فى مثل هذا المجتمع إما عقار مملوك ، أو متعة سهلة . وفى كلا الحالين ليس لها شأن يذكر ، مما يجعلها ترتد الى حالة من الطفولة التى تجر اليها الرجل أيضا ، وهذا اذا كان ناضجا فى الأساس . وفى هذه المرحلة الشائكة من الطفولة المتأخرة لن تترك نفسها ضحية للعدوان ، بل ستصاب بعناد الأطفال واصرارهم على العدوان والانتقام العنيف اذا ما سنحت لها الفرصة ، وبهذا تدخل مع الرجل فى حلقة مفرغة لكنها مشتعلة بالصراع المرير القاسى .

وتنهى بولدنج بحثها بالأمل فى أن تصل كل هذه المبادرات الى عصر جديد من العدالة والسلام ، يعيش فيه كل من الرجل والمرأة بلا عنف أو قسوة أو احباط ، وبقدرة ناضجة على التعبير الحر الصحيح عن الذات ، وبرقة ولطف أكثر مما هما عليه الآن . ويمكن أن يمضى التآلف بين الرجل والمرأة فى كافة المجالات اذا ادركنا واقعنا ادراكا

موضوعيا ، وسعينا الى القيم التى يجب أن تسود فى فترة التحول المصيرى التى نعيشها الآن . وللانسانية سوابق مشرقة فى هذا المجال مثلما حدث وأخذنا بهذا التحول عند بعث الأديان السماوية ، حين هجر كل من الرجل والمرأة تقاليد الماضى البالية وبدأ دورا جديدا من التحول الاجتماعى ، وأخذ البعث الروحى يعم العالم من جديد ، وكان بشيرا من بين بشائر عديدة تالية لنمط جديد من العلاقات الإنسانية .

الفصــــل الخامس

العنف فى الأسرة والمدرسة

صدر فى السنوات الأخيرة كثير من الأبحاث السيكلوجية والتربوية حول موضوع العنف فى الأسرة والمدرسة . وعلى الرغم من اختلاف جنسيات كاتبيها وتنوع مجتمعاتهم ، فانهم التقوا حول بعض الحقائق الجوهرية المشتركة التى تدل على ارتباط ظاهرة العنف بطبيعة الانسان أكثر من ارتباطها بظروف المجتمع المتغيرة سواء على مستوى الزمان أو المكان . فمن الواضح أن العنف داخل الأسرة أو المدرسة يرجع الى الحواجز أو الرواسب الاجتماعية والسيكلوجية والثقافية الموجودة سواء بين الوالدين والأبناء أو بين الزوج والزوجة أو بين المدرسين والطلبة أو بين المدرسين والادارة .

وهذه الرواسب تكاد تشكل ما يشبه التراث المتوارث . ففى نطاق الأسرة تتروا ح معاملة الآباء للأبناء بين العنف الذى قد يصل حد الإرهاب وبين التدليل الذى قد يبلغ حد التسيب . فالآباء فى الأسرة الفقيرة يعانون من ضغوط الفقر اليومية ومن تطلعات الأبناء الى

مستويات الحياة الأخرى عند غيرهم ، ونظرا لأنهم هم أنفسهم يعانون من قهر الفقر واحباطه ، فانهم ليسوا على استعداد لتحمل المزيد من ضغوط ابنائهم ، ولذلك فان طلباتهم لا تقابل الا بالرفض العنيف الذى قد يصل الى الإيذاء البدنى اذا ما تكررت الطلبات . وطبقا لمبدأ العنف يولد العنف فان رواسب الاحباط والكبت والضيق والقلق تتراكم داخل الأبناء لتنفجر بعد ذلك فى أشكال قد يصعب التنبؤ بها . ولاشك فإن تجنب مظاهر العنف المترتبة على الفقر داخل الأسرة تحتاج الى كل طاقات الحب والحكمة والصدر الواسع والقلب الكبير والأمل مع مستقبل أفضل نتيجة للصبر والكفاح الدوب . كذلك فان الإيمان بأن العناية الإلهية تحيط الجميع برعايتها وحبها ، وأنها لا يمكن أن تنسى أحدا ، يساعد كثيرا فى تدعيم مثل هذه الطاقات الروحية والعقلية الايجابية .

أما فى نطاق الأسرة الغنية وخاصة تلك التى انتقلت من الفقر الى الثراء فى وقت قصير ، فنجد أن الثراء يدفع الآباء الى الاغداق على أبنائهم بحجة أنهم لا يريدون حرمانهم مما حرموا هم منه خاصة وأن خير الله كثير . لكنهم لا يعلمون أن أثر التدليل مدمر مثل الحرمان تماما . فالابن المدلل اعتاد أن تصبح طلباته مجابة فى التو واللحظة . والطبيعة البشرية يمكن أن تصل الى آفاق لا يمكن التنبؤ بها اذا ما

فقدت الضوابط والمعايير الكفيلة بتوازنها . ولنا أن نتخيل ماذا يمكن أن يحدث من أو للابن المدلل اذا ما فوجيء بعدم القدرة على تلبية احدى رغباته ؟! من المحتمل جدا أن يلجأ الى العنف سواء بالنسبة لنفسه أو بالنسبة للآخرين كنوع من الرد على الضربة التى أصابت كيانه النفسى بالاهتزاز ، والذى اعتاد أن يكون الجميع تحت إمرته .

لكن بصرف النظر عن اعتبارات الفقر والثراء ، فان الإحباط الذى لقيه الآباء والأمهات على أيدى آبائهم وأمهاتهم يمكن أن ينتقل بطريقة لا شعورية الى أسلوب معاملتهم لأبنائهم وبناتهم . قد يظنون أن هذا هو الأسلوب التقليدى أو المعتاد أو المقبول لتربية أبنائهم ، أو قد يعتقدون أن الأبناء قد ولدوا كى يكونوا فى خدمتهم دون أن أى حق فى ابداء آرائهم ، وأن عليهم أن يتطبعوا بطباع الآباء الذين يتميزون عنهم بالخبرة والحكمة بصرف النظر عن اختلاف الأجيال والقيم والمفاهيم . ولذلك فان الصد الذى قد يلقاه الأبناء على أيدى الآباء قد يتحول الى حواجز من سوء الفهم والنفور الذى يعد التربة الصالحة لنمو العنف ، خاصة اذا افتقد الأبناء القدوة الحقيقية فى آبائهم . فالأب الذى لا يحترم الأم بين أبنائه ، وقد يعتدى عليها بالضرب أمامهم لابد أن يحطم داخلهم القيم التى يمكن أن تنير لهم طريق المستقبل . وقد أثبتت

الدراسات السيكلوجية والتربوية أن معظم الأزواج الذين يضربون زوجاتهم كانوا أبناء لآباء فعلوا نفس الشيء من قبل .

ويعتقد الكثيرون أن الديمقراطية هي مجرد منهج حضاري للسياسة يحكم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وبذلك يجهلون أن الديمقراطية هي منهج يتسلل الى أدق العلاقات خصوصية بين الأفراد سواء في المجتمع بصفة عامة أو في الأسرة بصفة خاصة. فالديمقراطية تنهض على تبادل الآراء والأفكار دون حساسيات وبلا حرج، ويمكن أن يصل الطرفان المتحاوران الى رأي ثالث اذا ما وجد كل منهما فضيلة التنازل عن بعض ما يتمسك به مقابل الالتقاء على أرض مشتركة دون صراع أو عنف. بل إن البقاء على الاختلاف في وجهات النظر لا يفسد للود قضية. ولذلك فان احتمالات انفجار الصراع والعنف في الدول الديمقراطية تكاد تتلاشى وكذلك الحال في الأسر التي تنتهج السلوك الديمقراطي بين أفرادها . فالابن الذي يجد أباه منصتا جيدا لآرائه وطلباته، لابد أن يتعلق به حبا واحتراما، حتى لو لم يلب معظم طلباته. فالعبرة ليست بمجرد الإشباع المادي بقدر ما هي بالإشباع الروحي والفكري والعقلي والوجداني. فالعنف لا يمكن أن يشق طريقه الى الأسرة التي يتفهم فيها كل فرد فيها ظروف الأفراد الآخرين ، وهذا التفهم أو التجارب لا يتأتى الا من خلال استمرار القنوات الموصلة

للأفكار والمشاعر والعواطف بصرف النظر عن اعتبارات الفقر أو الثراء. وليس من قبيل العبارات الشاعرية البراقة أن نقول إن هناك أسراً فقيرة غنية بالحب والحكمة والتفاهم والتآلف والتكاتف فى حين توجد أسر غنية ماديا لكنها تفتقر الى كل هذه القيم الروحية التى لا يمكن لأسرة أن تستمر بدونها .

واذا كانت المدرسة امتداداً للأسرة، فان القيم التى تحكم هذه لابد أن تحكم تلك سواء بالسلب أو الإيجاب . فالعنف الذى قد ينتهجه مدرس ما، وقد يصل به الى درجة ضرب التلميذ بيده أو بالعصا أو بأيه أداة أخرى ، لن يقف عند حدود رضوخ التلميذ له سمعا وطاعة . ولابد أن يدرك أن الرضوخ الظاهرى والذى قد يكون مؤقتا ، لابد أن يحمل بين طياته كراهية ورفضا لكل ما يمثله هذا المدرس . بل إن الأمر لا يقتصر على التلميذ الذى وقع عليه الاعتداء ، بل ينتشر ليكون رأيا عاما مضادا للمدرس بين تلاميذ الفصل وربما تلاميذ المدرسة . وهذا الرأى العام ليس مجرد مشاعر كامنة فى التلاميذ ، لأنه سرعان ما يعبر عن نفسه فى صور قد تتعدد بعدد التلاميذ أنفسهم ، ومن المحتمل جدا أن تصل الى درجة العنف المضاد ، سواء المباشر أو غير المباشر . ونظرا لأن المدرس هو القائد والقدوة فلابد أن تقع المسئولية الكبرى

على عاتقه ، اذ أن التلاميذ فى النهاية مجرد عجينة بين يديه قابلة لاتخاذ أى شكل يريده .

ولذلك فان القدوة وضرب المثل الأعلى على المستوى العملى ، خير أسلوب لتعليم التلاميذ وتربيتهم على قيم الحب والتسامح والتآلف . ذلك أن العنف الذى قد ينتهجه المدرس ، قد يولد العنف بين التلاميذ أنفسهم سواء فى الفصل أو الفناء أو الملعب .. ولو نصحهم المدرس بالتزام قيم الحب والإخاء والتآلف ، فأنهم سيقابلون نصيحته بالسخرية الدفينة الرافضة لانفصال أفعاله عن أقواله فالقدوة الحسنة تحتم التوحد بين الأفعال والأقوال لأنهما وجهان لعملة واحدة .

وكان لى حظ وشرف أن أتعلم هذا الدرس الثمين على يدى معلمين عظيمين من معلمى جيلنا ، والأجيال التالية : أستاذ الجيل أحمد لطفى السيد والمفكر والكاتب العظيم عباس محمود العقاد . ففى عام ١٩٦٢ طلبت منى مجلة لبنانية أن أجرى حديثا مع أحمد لطفى السيد يدور حول رأيه فى صراع الأجيال والظروف التى أصبحت تتحكم فى أفكار الشباب وسلوكياته . وكان هذا آخر حديث له اذا أنه رحل بعده بشهور . وما يهمنا الآن من هذا الحديث آخر سؤال ألقيته عليه وكان حول النصيحة التى يمكن أن يسديها لشباب اليوم حتى يتخلصوا من كل

مظاهر العنف والعدوان والتمزق والضياع . فكان رده على سؤالى أنه لا يملك أية نصيحة على الإطلاق . وعندما عبرت عن دهشتى البالغة لهذا الرد الذى يتعارض مع كل ريادته الفكرية وثقافته الشاملة العميقة واستاذيته فى مجال فتح النوافذ على فلسفات العالم بصفة عامة وفلسفات الغرب بصفة خاصة ، كان تعليقه :

« لو اقتصر الأمر على النصيحة وكانت فعالة بالقدر الذى يظنه معظم الناس ، لتحول كل الناس الى ملائكة . لكن معظم الذين يبدو عليهم الاقتناع بما يستمعون اليه من نصائح ، هم رافضون لها فى أعماق نفوسهم ، لإيمان الجميع بأن الحلال بين والحرام بين، ولا يحتاج الا الى التنفيذ العملى . ولذلك ليس هناك من يملك سلطة نصح الآخرين بالكلام ، فإذا أراد فعليه بضرب المثل الأعلى والقدوة الحسنة عندئذ سيتمثل به الجميع ويتبعونه . ولعل غاندى كان المثل والدليل العملى على ما أقول . فقد قابل كل عنفوان الإمبراطورية البريطانية وعنفها بالعصيان المدنى الذى يرفض استخدام العنف والسلاح ، وانما يعتمد على تفجير الطاقات الروحية داخل الجماهير ، وبالفعل ضرب القدوة العملية التى أثبتت أن القوة الروحية السلمية قادرة على قهر القوة المادية العدوانية . وقبل ذلك بعشرين قرنا ضرب المسيح نفس القدوة

التى أحالت الطاقة الروحية الكامنة داخل حثالة القوم الى قوة قاهرة لملكة اليهود وامبراطورية الرومان التى كانت تسيطر على مقدرات العالم فى ذلك العصر . اذاً فلنرفع كلمة النصيحة اللفظية من قاموسنا اليومى لتحل محلها القدوة العملية » .

أما الأستاذ عباس العقاد الذى اشتهر بعنف معاركه الفكرية ظاهريا ، فكان يحمل فى صدره قلبا ينبض بحب الناس جميعا ، وفى رأسه عقلا يؤمن بأن القوة الحقيقية للإنسان تكمن فى فكره وليس فى يده أو عضلاته . وكان لى حظ أن أكون أحد رواد ندوته الشهيرة صباح كل جمعة وان لم أكن منتظما خاصة فى فترات امتحانات الترم الأول والثانى اذ كنت طالبا فى تلك الفترة فى قسم اللغة الانجليزية بآداب القاهرة . وكنت فى حضورى ألتزم بموقف التلميذ الذى لايملك سوى الانصات الجيد والاصغاء المستوعب وسط رواد الندوة الكبار من أمثال الدكتور زكى نجيب محمود والأستاذ صلاح طاهر ومحمد حسن الشجاعى وأنيس منصور وغيرهم لكن الأستاذ العقاد كان يرمقنى من حين لآخر بنظرة أبوية حانية فأسعد لمجرد احساسه بوجودى .

وكان من عادة العقاد صباح كل جمعة قبل بداية ندوته أن يمر على مكتبات وسط القاهرة ، خاصة مكتبة الأنجلو المصرية ليشترى منها

أحدث الكتب الأجنبية التى تهمه . وحدث أن طلب منا أستاذنا الدكتور أمين روفائيل شراء كتاب يحوى أمهات القصائد الشعرية فى الأدب الإنجليزى ، وتحليل خلفياتها الاجتماعية والحضارية ، وتقاليدها الفنية والشعرية . فذهبت صباح ذلك الجمعة الى مكتبة الأنجلو بحثا عن هذا الكتاب لأقابل الأستاذ العقاد الذى كان يتصفح كعوب الكتب المرصوصة على الرفوف ، ثم يتصفح صفحات ما يثير اهتمامه . ألقيت بالتحية على الأستاذ فى بعض من الخجل والتلعثم فرد عليها بأسلوب أبوى دافىء ، أشاع السعادة داخلى . وسرعان ما عثرت على الكتاب الضخم لأسأل الأستاذ صبحى صاحب المكتبة عن سعره ، فأخبرنى أنه : جنيهان وربع : فأعدته الى مكانه مسرعا ، اذ أن أغلى كتاب فى ذلك الزمن لم يكن يتجاوز جنيها واحدا . لكن الأستاذ العظيم لمح من طرف خفى ما دار بينى وبين صاحب المكتبة فاذ بصوته الجهورى الرصين يأمرنى بأحضار الكتاب . فلم أملك سوى تنفيذ الأمر فى الحال دون أن أستوعب أبعاده . تصفحه الأستاذ ثم ضمه الى مجموعة الكتب التى قرر شراءها ، وكانت تزيد على العشرة . ثم ذهب الى صاحب المكتبة الذى أخبره بثمن الكتب : أحد عشر جنيها وخمسة وثلاثون قرشا . دفع الأستاذ المبلغ ثم استدار تجاهى وكنت واقفا خلفه

أتابع ما يدور دون تفكير ، ليمد يده بالكتاب الذى تراجعت عن شرائه لارتفاع ثمنه . ترددت للحظات لكنه أصدر أمره :

ـــ امسك ! خذ كتابك !!

فلم أملك سوى أن أمسك بالكتاب ولسانى يتعلثم بالشكر والخجل والعرفان بجميل الأستاذ الذى خطا الى خارج المكتبة بقامته المديدة وأنا فى أعقابه أكاد أتعثر حرجا وحساسية دون أن أجد كلمات مناسبة أملأ بها فراغ الصمت . وقف الأستاذ على الطوار ليشير لسيارة أجرة توقفت . التفت الىّ وكأنه يريد أن يمحو كل هبات الخجل داخلى بسؤال حاسم غير الموضوع برمته :

ـ ألن تحضر ندوة اليوم ؟!

فأومأت بالايجاب ليسألنى بحسم أشد :

ـ ماذا تنتظر ؟!

دخل السيارة ليفسح لى مكانا الى جواره ، ولتنطلق بنا الى منزله فى مصر الجديدة وهو يتجانب معى أطراف الحديث حول دراستى واهتماماتى ثم انهمك فى تصفح الكتب التى اشتراها حتى بلغنا المنزل، ودخلته معه وأنا أكاد أطير فرحا بمعية الأستاذ وكرمه .

لم أنس أبداً هذين الدرسين عندما عملت بالتدريس فى الجامعة وأكاديمية الفنون . فلا أذكر أننى أسديت نصيحة لفظية لتلاميذى ، بل كنت أحكى لهم عن تجاربى وخبراتى لعلهم يستخرجون منها الدروس التى يمكن أن تفيدهم شخصيا . ولا أذكر أننى نهرت طالبا أو طالبة ، ولم أتأخر أبداً عن تقديم المساعدة طالما أنها فى امكانى . فقد تعلمت درس القدوة على يدى أحمد لطفى السيد ، وهو الدرس الذى طبقه معى عمليا عباس العقاد الذى كثيرا ما اتهم بالعنف مع خصومه . وكانت ثمار هذين الدرسين وفيرة ويانعة عندما أغرقنى تلاميذى بحبهم الذى ربط بينى وبينهم مهما تباعدت سنوات تخرجهم .

ولاشك أن العنف فى المدارس سيتضاءل عندما يتعلم الطلبة أن قوة الشخصية تكمن فى العقل الناضج الواعى وليس فى مجرد العضلات المفتولة ، وإن كانت العضلات المفتولة ليست عيبا اذ أن الرياضة البدنية تشكل متنفسا هاما لطاقة العنف داخل التلاميذ ، لكنهم لابد أن يدركوا أنه اذا كان العقل السليم فى الجسم السليم ، فان الجسم السليم لا يمكن أن يصنعه سوى عقل سليم . والرياضة البدنية ليست تدريبا لممارسة العنف بقدر ما هى تنظيم لهذه الطاقة واستغلالها الاستغلال الأمثل . بل إن الروح الديمقراطية التى تنبع منها الروح الرياضية تحبذ

اشتراك الآباء والأبناء ، المدرسين والطلبة فى مباريات رياضية واحدة تزيد من التقارب والألفة بينهم . فالرياضة تعلم فضائل المساواة فى المعاملة بين الأبناء والبنات ، بين الكبار والصغار مع الاحتفاظ باحترام الصغار للكبار . ففى مناخ الديمقراطية والحب والتسامح ، يتحول الاحترام المفروض على الصغار كواجب ، الى حب يسعون جميعا كى ينهلوا منه . والحب هو السلاح الوحيد القادر على قهر العنف بكل أشكاله ، بل إنه يخلص الكبار أنفسهم من عقد الكبت والإحباط والعنف القديمة التى تكون قد ترسبت داخلهم نتيجة القهر الذى مارسه عليهم الآباء أو المدرسون .

كذلك فان بعض المناهج الدراسية تعلى من شأن العنف ، خاصة فى مادة التاريخ التى تحيط الحروب والمعارك والمواقف العنيفة بهالات من البطولة الرومانسية ، فى حين أنها تشكل ردة الى الغرائز البدائية الكامنة داخل الانسان . وبذلك تعمل هذه المناهج الدراسية على دعم الروح العدوانية واعداد الرجل الذى ينتشى بحب الحرب ويهوى السلب والاغتصاب ، خاصة وأن أسلوب التعليم بصفة عامة يجبر التلميذ على قهر انفعالاته وكبح آلامه ، بحيث تشارك المدرسة الأسرة فى ابقائه تلقائيا فى عالم الطفولة ، حتى بعد أن يكبر ، فينمو محروما من القدرات العقلية الناضجة والمواهب النفسية البناءة التى يعبر من خلالها

عن حقيقة مشاعره . وبالتالى فإنه عندما يتولى مقاليد الأمور فى موقع ما فى بلده ، فانه سرعان ما يلجأ الى العنف والقهر والعدوان تنفيسا عن مكبوتاته القديمة وسيدفع الآخرون ثمن هذا العنف ، مما يدفعهم بدورهم الى اجبار من هم أدنى منهم الى دفع ثمن عنفهم هم . ويدخل الجميع فى دائرة جهنمية مشتعلة بنار العنف .

ولذلك كانت قيم الديمقراطية ، والمساواة ، والتفاهم ، والاختلاف فى الرأى دون صراع أو حساسية ، والالتقاء فى منتصف الطريق من أهم ما يجب على الأبناء والبنات تلقيه فى الأسرة ، وعلى التلاميذ ممارسته فى المدرسة .

الفصل السادس

العنف يجتاح العالم !!

أصاب المجتمع الدولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية توتر وقلق شديدين نتيجة للمعدل المرتفع للتسليح من ناحية ، والفشل فى وقف سباق التسلح من ناحية أخرى . ودارت جميع الدول فى دائرة جهنمية مفزعة من سباق التسلح ، دائرة اكتسبت قوة دفع خاصة بها، ساعدتها على اكتساح كل قيود وحواجز الرقابة الدولية الفعالة برغم أن الحقائق الأساسية للتسليح فى الوقت الحالى معروفة لدى الجميع . وعلى الرغم من المحاولات المتتابعة والمستميتة لإزالة أسباب التوتر، خاصة بين القوى العظمى، فان سباق التسلح ازداد كثافة بصورة مطردة حتى أصبح اليوم ظاهرة عالمية تهدد أمن كل الدول. وقد بلغت النفقات العسكرية الدولية عبر الثلاثين سنة الأخيرة أكثر من ثلاثة أضعافها بأسعار مطردة الصعود ، وتصاعد الاحتياطى المخزون من الأسلحة النووية متجاوزا بذلك أكثر من مليون مرة القوة التفجيرية لقنبلة هيروشيما .

ويوضح ماريك تى الباحث بمعهد بحوث السلام الدولى بأوسلو بالنرويج فى بحث له عن « ديناميكيات سباق التسلح » أن انتاج مصانع الأسلحة النووية الاستراتيجية منها والتكتيكية وصل الى عشرات الألوف من الرؤوس المدمرة التى تجاوزت فى عددها - الى حد مرعب - أى عدد من الأهداف التى يمكن تخيلها . وقد بلغ تعقد كل من الأسلحة التقليدية والنووية ودرجة تدميرها حدا لا نظير له فى التاريخ . ومهما كانت النفقات العسكرية المهولة ، أو حجم الاحتياطى المخزون ، أو عدد القذائف والرؤوس النووية المدمرة ، أو القوى المهلكة فى قدرتها البشعة على القتل والتدمير ، فان الامكانات العالمية العسكرية أصبح فى مقدورها ابادة الحياة من على الأرض كلها .

وسباق التسلح بين القوتين العسكريتين البارزتين فى العالم : الولايات المتحدة وباقى أعضاء حلف الأطلنطى من ناحية ، والاتحاد السوفيتى وباقى أعضاء حلف وارسو ، هو المحرك الأساسى لكل سباقات التسلح فى العالم ، وبالتالى لكل عوامل سرعة الاختراع والابتكار ونشر الأسلحة الحديثة محل الأسلحة التقليدية ، مما جعل المعدل السريع للتغيير والابتكارات الثورية فى التكنولوجيا العسكرية أكثر خطورة من أى تصور يحاول الالمام بها وبعواقبها المدمرة . ولذلك

يجب ألا نربط بين سباق التسلح الحالى وبين التنافس على الأسلحة التقليدية ذات الربح المنتظم والطابع المعتدل والتى تدخل تحت بند تجارة السلاح أكثر من المحاربة به . قد يكون السباق فيها خطرا لكنه لا ينتهى بالضرورة الى عداءات أو مواجهات سافرة أو الى آثار كتلك التى تحدثها الأسلحة النووية .

لكن يبدو أن لعبة السياسة ومغامراتها المحمومة قد استغرقت كثيرا من الساسة والقادة والمتحدثين الرسميين بحيث يعالجون أو يتكلمون عن التأثير الرادع للأسلحة النووية كما لو كانوا يتكلمون عن حالة الطقس اليوم ، بل ويفسرون سباق التسلح الحالى بأنه سباق متوازن ، لا يؤدى بالضرورة الى الحرب ، وبذلك يمنحون الناس احساسا زائفا بالأمان يسهم فى حالة عدم اهتمام الجمهور العام بقضايا التسليح ونزع السلاح . أى أنه فى حين يتفاقم سباق التسلح لدرجة احتمال تدمير الحياة كلها على الأرض ، فان درجة الوعى العام بالأخطار المقبلة تقل عند الناس وكأن الموضوع برمته لا يعنيهم فى كثير أو قليل. من هنا كانت ضرورة وضع كل الحقائق عارية من كل زيف أمام الناس حتى يدركوا أن الأمر بلغ حد أن يكونوا أو لا يكونوا .

إن سباق التسلح لم يعد تنافسا من ناحية الكمية فحسب ، بل سباقا تسوده التكنولوجيا الحديثة ، والتحسينات التى أدخلت على الانتاج وأدت الى درجة مذهلة من تعقيد الأسلحة . أما المعدل السريع لتحديث الأسلحة فيقدم باستمرار متغيرات مستجدة ومتصاعدة فى الصراعات العسكرية ، ويقضى بصفة دائمة على الشروط المزعومة للاستقرار الاستراتيجى الناتج عن السباق المتوازن المزعوم أيضا . كذلك فان التحكم فى الاتجاهات والتغيرات فى ميزان القوى يصبح أمرا شبه مستحيل ، فليس هناك قياس دقيق ، والأحكام الشخصية التعسفية تسود الميدان وتؤدى الى أسوأ أنواع التحليل الذى قد لا يمت الى الموضوعية بصلة .

وعندما أصبحت التكنولوجيا هى محور التسلح ، فان السباق انتقل من السرعة المحسوبة التقليدية المتدرجة الى المضاعفات المتصاعدة فى السرعة غير المتوقعة بحيث بلغ حجم ونوع القوى المدمرة للأسلحة الحديثة حدا لم يسبق له مثيل ، وتضاعفت كذلك الكفاءة الميدانية والقوة المدمرة والمميتة للأسلحة التقليدية الى درجة غير عادية . وبالإضافة الى ذلك زاد الى حد كبير تأثير قوة الدوافع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية خلف سباق التسلح خطوة بخطوة مع تحول المجتمع

الصناعى والدور المتطور للدولة ، وتركيز السلطة ، ووفرة الموارد ، وثورة التكنولوجيا ، ووجود مؤسسات قوية مستفيدة من السباق ، وإستقطاب المجتمع الدولى الذى يجعل المواجهة السافرة أو الخفية هى القاعدة وغيرها الاستثناء .

وواكب التصعيد الرأسى فى الأسلحة المستحدثة والقوى المدمرة ، انتشار أفقى فى الأسلحة ذات الأبعاد الدولية ، فالأسلحة تصنع وتصدر وتباع لأسباب استراتيجية وتكتيكية ، سياسية واقتصادية ، بدافع الابقاء على اقتصاديات توازن القوى فى صناعة الأسلحة ، ودعم المؤسسات الكبرى للتنمية والبحوث العسكرية . وبالتالى تفاقمت الآثار السياسية والاقتصادية لكل هذه التطورات الخطيرة بحيث أصبحت الأسلحة الحديثة موجودة فى كل أرجاء المعمورة لتضرم نار النزاعات والخلافات المحلية ، خاصة وأن التسليح أصبح رمزا لإثبات الوجود ، ودليلا علي المكانة والقوة والسلطة فى المجتمع الدولى ، ويستخدم كأسلحة سياسية ودبلوماسية على نطاق واسع . لكن القوى العظمى هى التى تحدد معايير السلوك السياسى ودرجة تحديث الأسلحة . ولم يعد الإنتشار الأفقى الجارى اليوم قاصرا على الأسلحة التقليدية ، بل امتد بسرعة ليشمل الأسلحة النووية أيضا . ووسط كل

هذا السباق المحموم تؤدى التكاليف الإقتصادية والاجتماعية الباهظة الى تبديد الموارد البشرية والمادية وقلب أولويات التنمية بحيث يصبح السلاح أهم من الغذاء والإسكان والعلاج والتعليم .

وعلى الرغم من الإنذارات المتكررة والملحة للعلماء ومراقبى السلاح بامكان وقوع الكارثة ، ومطالبتهم الساسة والقادة بوقف الاتجاهات الحالية وتغيير مسارها ، فان الساسة والقادة لا يزالون مصرين على مبدأ « السلام القائم على القوة » ، وبدلا من محاولة اقامة سلام عادل على أساس حد منخفض من السلاح ، فانهم يلهثون لكسب قصب السباق فى التسلح . والنتيجة حلقة مفرغة من تكديس السلاح وتصعيد سباق التسلح الى حد لا يعلم مداه سوى الله .

ويورد ماريك تى عدداً من النظريات لتفسير الدوافع السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والسيكلوجية الكامنة خلف سباق التسلح، منها التنافس الاستعمارى والقومى وسياسات القوى وخطط التوسع، ومشكلات الأمن التى تسببها السياسات العدوانية العنيفة للجيران أو أية قوى أخرى ، والتنافس على الأنظمة والصراعات الدينية أو الأيديولوجية، وتجارة السلاح المرتبطة بالأرباح الأسطورية والاستثمارات الثابتة الأخرى فى مجال الصناعة وبيروقراطية الدولة

العسكرية والمؤسسات التكنولوجية ، والضغوط العلمية والتكنولوجية الموجهة لتحديث الأسلحة وتطوير فنون الحرب المعاصرة . ولا يمكن عزل تفسير عن باقى التفسيرات الأخرى ، إذ أنها غالبا ما تكون متداخلة فى بعضها البعض بدرجة أو بأخرى .

وقد تكون هناك عوامل مقيدة تحاول كبح جماح هذا السباق المحموم، منها الترشيد السياسى ، ومقاومة العنف ، والضوابط الاقتصادية ، والمنفعة المتبادلة ، والحذر الاستراتيجى ، والتوعية الحكيمة ، والموانع الانسانية والأخلاقية ، والنزعات المعتدلة ، والقيود المفروضة على شطحات التكنولوجيا المعاصرة . لكن هذه العوامل المقيدة تظل غير فعالة اذا لم توضع فى اعتبار المخططين للسيطرة على التسليح ونزع السلاح . ومع ذلك يظل عدم التماثل الصارخ واضحا بين القوى الدافعة للتسلح والقوة المقيدة له .

وقد أظهرت دراسة حديثة للنتائج السلوكية للاستقطاب الدولى المعاصر أن قوة الدفع الذاتية أو قوة الطرد المركزية لها دور هام فى فرض سباق التسلح فى الوقت الحالى ، خاصة وأن الزيادة فى تسليح الأمة تتناسب تناسبا ايجابيا مع نفقات تسليح العدو ، وتتفاعل مع نظرية الردع والتهديدات وموازين الرعب والعداوات السياسية التى تدفع الجميع الى حافة جنون التسليح .

وتحتل نظرية الردع مكانة خاصة فى سباق التسلح المعاصر . فقد أصبح الردع الذى برز مع ظهور الأسلحة النووية الاتجاه المسيطر على الفكر العسكرى المعاصر واستراتيجيات القوى العظمى ، ويعنى ردع الخصم بتهديده جديا بالانتقام النووى من خلال الزيادة المستمرة فى التسليح لتدعيم القدرة على الردع وايقاع أضرار جسيمة بالعدو . وترتب على ذلك أن أصبحت نظرية الردع شرطا ضروريا لمواصلة سباق التسلح ، بل وتم تقديمها للجمهور كصيغة لحفظ السلام على أساس تحويل الردع الى نظام مستمر وراسخ للتهديد والإتقان المستمر لأدوات الحرب ، وأيضا الاستمرار فى حالة الاستعداد الدائم للحرب كأنها ستشتعل بعد لحظات . وامتلاك زمام المبادرة لا يعنى سوى فرض السلام المسلح على الخصم .

ونظرا لأن الأسلحة النووية قد تقدمت ، فانها انتقلت من مرحلة التهديد بالانتقام الجماعى الوحشى الى درجة الدمار المؤكد المتبادل الذى جعل من سكان العواصم والمدن الكبرى رهائن تحت رحمة الهجوم الذرى برغم بروز استراتيجيات مضادة بصفة أساسية ضد الأهداف العسكرية . وهكذا مارست نظرية الردع النووى تأثيرا متعدد الأبعاد التى لا يمكن حصرها ، على عناصر البناء السياسى والأيديولوجى للعلاقات الدولية المعاصرة ، اذ حصرت الأطراف المتنازعة فى سباق على التسلح لا نهاية له .

ويستفيد القادة والساسة من تطبيق سياسة الردع النووى على العلاقات الخارجية ، فى سياستهم الداخلية ، اذ تتجه الى الداخل التهديدات الموجهة فى الأصل للعدو على شكل توليد مخاوف متعلقة بالأمن الداخلى ، وبذلك تدخل التهديدات الخارجية – الفعلية أو المفتعلة– فى نطاق حوار الأمن الداخلى كذريعة أساسا للمزيد من التسليح ؛ ويتحول الانشغال بخطر العدو وتهديده الى هوس بمسألة الأمن، نابع من الذات ، وموجه الى الداخل ، وزاخر بصور متعمدة عن العدو ، وبالتالى لابد من السعى الى المزيد من الأسلحة التى لايعلم أحد مدى عواقبها . ولذلك تشكل نظرية " السلام القائم على القوة " توترا متصاعدا اذ لايبدو أى حد من التسليح مقنعا . وما الحرب الباردة التى بدأت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية سوى نتيجة من نتائج هذه النظرية . فالقدرة العسكرية المتزايدة تفسر من جانب بأنها هدف سياسى ، ومن جانب آخر بأنها هدف عسكرى . ولذلك فان السباق لايسعى فقط الى التفوق العسكرى بصفة خاصة وانما الى التفوق الاستراتيجى الذى أصبح شرطا مستمرا ذا منفعة سياسية ضرورية أوضحها زبيجينو برجيزنسكى مستشار الأمن القومى السابق للرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر ، وأستاذ الإستراتيجية بجامعة كولومبيا حين قال :

" إنى لا أعتقد أن التفوق النووى لا مغزى له من الناحية السياسية ، فادراك الآخرين أو الشخص نفسه أن الآخر لديه التفوق الاستراتيجى، يمكن أن يؤثر على التوجه السياسى . وبمعنى آخر فان التفوق النووى له قوة الاستثمار السياسى حتى لو كانت الفروق فى مواقف الحرب الحقيقية ، على أسوأ أو أفضل الفروض ، على الهامش " .

وهذا السباق المحموم نحو التفوق الاستراتيجى يعد من أهم أسباب فشل مفاوضات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سولت) . وعلى الرغم من بعض النجاح الجزئى فى التخلص من بعض نوعيات الأسلحة ، وفى فرض الرقابة على السلاح ، فان القوى العظمى بلغت مرحلة أصبح السعى عندها من أجل التفوق الاستراتيجى ، والجهود لتحقيق القدرة على تسديد الضربة الأولى ، النقطة الرئيسية فى سباق التسلح برغم ادراك الجميع أن السعى وراء التقدم التكنولوجى الجديد فى مجال الأسلحة النووية ينطوى على مخاطر مرعبة ، بدليل أنهم غير قادرين على قياس كل آثار وعواقب الانفجارات النووية ، لأنهم يتحركون معصوبى الأعين نحو مجاهل المستقبل وأحراشه المظلمة . يكفى أن العلماء اكتشفوا بالصدفة المحضة أن الانفجارات النووية

يمكن أن تدمر طبقة الأوزون من الغلاف الجوى التى تحمى الحياة كلها من الأشعة فوق البنفسجية . ولقد اتفق كل من عملوا فى الرقابة على التسلح ونزع السلاح على أنه لا يمكن التنبؤ بنتائج استخدام الأسلحة النووية ، لكنها مميتة على وجه التأكيد . وبرغم كل الدرسات المعقدة فى هذا المجال فلا يزال هناك الكثير الذى لم نعرفه بعد . فهل يمكن أن يكون هناك رعب أبشع من هذا ؟!

أما دراسات معهد استوكهولم لأبحاث السلام الدولية فقد أوضحت بأن الدراسات والبحوث والتجارب العسكرية تستنفذ أكثر من نصف عدد علماء الفيزياء والهندسة فى العالم ممن هم على أعلى درجات الكفاءة . وهذه الدراسات والبحوث والتجارب نتيجة طبيعية للقوى التنظيمية والتقنينية والتنفيذية التى تمثل الدوافع الفعلية للتسليح . من هذه القوى : الدافع الى التنافس التكنولوجى ، والآثار الثابتة والمتغيرة لفترات التفوق فى السلاح الاستراتيجى ، وضرورة الاستمرار والرغبة فى النمو ، وتكتيل الجهود والتفاعلات المتبادلة .

وتكمن المعضلة الحقيقية فى علاقات التفاعل المتبادلة بين الانتاج الحربى والانتاج المدنى . ولذلك انتشرت البحوث العسكرية فى عدد من المؤسسات الصناعية المدنية والمعامل والجامعات ومعاهد البحوث

الخاصة ومراكز التعليم . وكما تشمل الحرب الحديثة كل جوانب الحياة البشرية وتغزو كل البيئات - الأرض والبحار وأعماق البحار والفضاء والغابات والصحراء - كذلك تخللت الدراسات والبحوث العسكرية جميع فروع العلم تقريبا - الطبيعية والاجتماعية والطبية والسلوكية - وكان من الطبيعى أن يتنافس مئات الآلاف من العلماء والخبراء والمهندسين المنتشرين فى آلاف المؤسسات العلمية لحل مشكلات الأسلحة الحديثة وتطويرها واتقانها وتنميتها . كما أن السلطات والقيادات السياسية تتعجل ظهور النتائج لتحقيق أعلى كفاءة وأسرع معدل وذلك برغم التنافس الذى يتطلب رصد الاعتمادات المالية الباهظة لتشغيل المعاهد والمعامل المختلفة . أى أن المنافسة فى مجال الدراسات والبحوث العسكرية ليست ظاهرة طارئة أو عارضة ، وانما هى خاصية جوهرية ، تنظيمية داخلية لابد أن تتكامل من خلال التنسيق والتفاعل لبلوغ أعلى درجات الكفاءة المرجوة .

وفى مناخ مثل هذا زاخر بكل احتمالات العنف والرعب المتزايدة لا يمكن أن يهنأ العالم بالاستقرار المفتقد سواء على المستوى المدنى أو فى الميزان العسكرى الدولى ، اذ يسهم كل اكتشاف جديد فى الأسلحة الهجومية أو الدفاعية فى عدم الاستقرار ، لأنه يضفى ميزات على

الطرف الآخر الذى يمكن أن يستخدم تفوقه فى تسديد الضربة الأولى . ويتجه التقدم الحقيقى فى التكنولوجيا الى تدمير أى استقرار قد يبدو فى ميزان القوى ، فى حين تزيد الآثار السيكلوجية من حدة السباق نتيجة لعوامل الغموض والسرية المحيطة بالتقدم العسكرى . وكلما كانت التكنولوجيا أكثر تعقيدا زادت صعوبة اصدار أحكام على ميزان القوى والتحكم فيه ، ومن ثم تتآكل مواقع الاستقرار وتتلاشى ليصبح العالم أجمع ريشة فى مهب رياح الرعب النووى ، خاصة وأن مراكز الثقــل العسكرى ، وسياسات القوى المسلحة لها تأثير حاسم فى تشكيل الحكــومات والسياسة الخـــارجية والداخلية والطريقة التى يتم بها توجيه عالمنا .

وفى مواجهة هذا الإعصار لابد أن تبدو الرقابة على السلاح هزيلة ضعيفة مهما تسلحت بشعارات التعقل والحفاظ على تراث الانسانية وتطورها ، اذ يهدم سباق التسلح الغرض الأساسى من الرقابة على السلاح ليصل الى استقرار عسكرى ما عن طريق التسلح الموجه والمتوازن. وقد عانى معظم مراقبى السلام من الفشل المتكرر بحيث اعترفوا أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار الا عن طريق الوصول الى أعلى درجة من الكمال فى السلام ، وهو أمل يكاد يدخل فى دائرة المستحيل.

وإذا كان نزع السلاح قد أصبح الآن حلم البشرية ، فان عليها أن تحشد كل قواها لمواجهة هذا التحدى الضخم المهول الذى لا يحتوى على قوى اجتماعية وسياسية مسيطرة واستثمارات ثابتة فى مجال التسلح فحسب ، بل يشتمل أيضا على تكتلات تنظيمية نشيطة لها حياة خاصة بها لا تخضع للرقابة الجماهيرية ، وترفض أى اشراف عليها . ففى حين تسعى القوى النووية الى تجنب الكارثة ، فان قوى أخرى مطلقة العنان تتحكم فيها . إن التغلب على هذه العوائق التى تتمثل فى المصالح السياسية البيروقراطية والتكتلات الاقتصادية الاستثمارية والتطورات التكنولوجية اللاهثة ليس بالمهمة السهلة على الإطلاق .

ويرى ماريك تى أن الجهد التربوى الشامل هو الواجب الرئيسى الطويل المدى القادر على خلق مستوى عام ووعى مدرك للخطورة التى يسببها سباق التسلح . ولكى يقوم هذا الجهد بدوره الفعال ، يجب بأن يتسلح بالمعرفة الواقعية والبصيرة النافذة الملمة بنواحى التعقيد فى عملية التسليح : وقائعها المادية وآلياتها ؟ وما تنطوى عليه . ويجب أن تتميز العملية كلها بالوضوح ، وأن يتركز الهدف فى الوصول الى أوسع قاعدة جماهيرية ممكنة لتوضيح القضايا التى تشملها ولإثارة الحس الأخلاقى والإنسانى تجاهها . ومن خلال عملية خلق الوعى العام تقتنع

الجماهير والأمم لتقف بفاعلية فى مواجهة التسليح ونزع السلاح، وربما تكون الرؤية المكتسبة من خلال هذه العملية التعليمية التربوية حاسمة وفعالة فى اختيار خطوط العمل الحقيقى من أجل السلام ، والأولويات المؤدية الى نزع سلاح حقيقى وشامل .

عندئذ ستدرك الأغلبية الكاسحة للجماهير من كل الطبقات والأجناس والمهن والأمم أنها الخاسرة حتما فى سباق التسليح الذى لا يستفيد منه سوى الذين يجنون منه الأرباح ، أما أسر وأمهات وزوجات الجنود فيدفعن الثمن من أعصابهن وحياتهن ومستقبلهن . كذلك يمكن أن يكون من رواد نزع السلاح : العلماء المعنيون الذين يدركون الأخطار بطريقة مباشرة أكثر من غيرهم ، والكنائس والمساجد والمجتمعات الدينية التى يمكن أن تساهم فى نشر الوعى بعمق الهاوية التى ستتردى فيها البشرية ، والأمم الصغيرة والبلاد النامية التى تعانى من ضغوط القوى الكبرى ، والتى لا يمكن أن تنمى نفسها الا اذا تحولت الى الانتاج المدنى المثمر .

ويمكن أن يستفيد هذا الجهد التربوى المنظم نو المدى الطويل بكافة أنواع القيود المادية والروحية التى تحث على الوقوف فى وجه التسليح وسباق التسلح ، مثل الدعوة الى التعقل .. فعلى أسس عديدة مثل

التكاليف الباهظة والفاقد المستمر والخطر الماثل يصبح سباق التسلح أمراً غير رشيد قد يصل الى درجة الجنون الصريح ، وهو كذلك يناقض كل محاولات الانتاج المثمر . وكان الدرس المستفاد من دروس الحرب العالمية الثانية يؤكد أن تكدس الأسلحة المتزايدة فى تعقدها والتى تهدف الى استتباب الأمن فى الواقع ، قد أضعفت من هذا الأمن نفسه ، لدرجة أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى أصبحا فى وضع غير آمن أكثر من ذى قبل نتيجة لاختراع الصواريخ عابرة القارات ، والدقة المتزايدة فى اصابة الأهداف ، واتساع مدى الأسلحة الحديثة وازدياد الثقة فيها ، وبذلك أصبح العالم أكثر خطورة وعنفا ورعبا منه فى أى وقت مضى ، ولم يعد أمامه سوى أن يختار بين نزع السلاح ودعم السلام وبالتالى التنمية والرخاء وبين اطلاق طاقات التدمير من عقالها كى تقضى عليه تماما .

فصول الدراسة

صفحة

* مقدمة.. ٥
* الفصل الأول : العنف أسبابه وأنواعه ٢١
* الفصل الثانى : العنف فى وسائل الأعلام ٣٩
* الفصل الثالث: التفسير البيولوجى والنفسى والإجتماعى للعنف.. .... ٥٧
* الفصل الرابع: المرأة والعنف الاجتماعى ٧٣
* الفصل الخامس : العنف فى الأسرة والمدرسة.................... ٨٩
* الفصل السادس : العنف يجتاح العالم ١٠٣

قائمة بمؤلفات الدكتور نبيل راغب

كتب مؤلفه :

الكتاب	الناشر	السنة
١ – قضية الشكل الفنى عند نجيب محفوظ	الهيئة المصرية للكتاب	– ١٩٦٧
٢ – فن الرواية عند يوسف السباعى	مكتبة الخانجى	– ١٩٨٨
٣ – مدارس الأدب العالمى	الهيئة المصرية للكتاب	– ١٩٧٢
٤ – أنور السادات – رائد للتأصيل الفكرى	دار المعارف	– ١٩٧٥
٥ – المذاهب الأدبية من الكلاسيكية إلى العبثية	مكتبة مصر	– ١٩٧٧
٦ – نعالم الأدب العالمى المعاصر	دار المعارف	– ١٩٧٨
٧ – أدباء القرن العشرية – جزءان	الهيئة المصرية للكتاب	– ١٩٧٩
٨ – موسوعة أدباء أمريكا – جزءان	دار المعارف	– ١٩٧٩
٩ – مستقبل الديموقراطية فى مصر	هيئة الإستعلامات	– ١٩٨٠
١٠ – التفسير العلمى للأدب	المركز الثقافى الجامعى	– ١٩٨٠
١١ – الإشتراكية والحب عند برنارد شو	الهيئة المصرية للكتاب	– ١٩٨٠
١٢ – فن المسرح عند يوسف إدريس	مكتبة غريب	– ١٩٨٠
١٣ – دليل الناقد الأدبى	مكتبة غريب	– ١٩٨١
١٤ دليل الناقد الفنى	مكتبة غريب	– ١٩٨١
١٥ – النقد الفنى	دار المعارف	– ١٩٨١
١٦ – الدراما الواقعية عند نعمان عاشور	الهيئة المصرية للكتاب	– ١٩٨٢
١٧ – القواعد الذهبية لإتقان اللغة العربية	مكتبة غريب	– ١٩٨٦
١٨ – لغة المسرح عند ألفريد فرج	الهيئة المصرية للكتاب	– ١٩٨٦

١٩ – موسوعة الفكر الأدبى – جزءان الهيئة المصرية للكتاب – ١٩٨٨

٢٠ – أعلام التنوير المعاصر الهيئة المصرية للكتاب – ١٩٨٩

٢١ – موسوعة الفكر القومى العربى – الهيئة المصرية للكتاب – ١٩٨٩
جزءان

٢٢ – أرض الضياع ت . س . اليوت . الهيئة المصرية للكتاب – ١٩٨٨
ترجمة ودراسة

٢٣ – هدى شعرواى وعصر التنوير الهيئة المصرية للكتاب – ١٩٨٨

٢٤ – فن الدراما عند رشاد رشدى الهيئة المصرية للكتاب – ١٩٨٨

٢٥ – موجز قواعد اللغة الإنجليزية مكتبة مصر – ١٩٨٨

كتب مترجمة :

٢٦ – الليلة الأخيرة فى القرن العشرين دار كتابات معاصرة – ١٩٦٩

٢٧ – ثورة الصيادين (رواية ألمانية) دار كتابات معاصرة – ١٩٧٠

٢٨ – معالم الثقافة الأمريكية دار المعارف – ١٩٨٠

روايات مؤلفة :

٢٩ – الوصمة	– مكتبة غريب	– ١٩٧٨
٣٠ – البطانة	– مكتبة غريب	– ١٩٧٩
٣١ –جبروت إمرأة	– مكتبة مصر	– ١٩٨٠
٣٢ – توابل الحب	– مكتبة مصر	– ١٩٨٠
٣٣ – سور الأزبكية	– مكتبة مصر	– ١٩٨١
٣٤ – سوق الجوارى	– مكتبة مصر	– ١٩٨١
٣٥ – عصر الحريم	– مكتبة مصر	– ١٩٨١
٣٦ – الجيل الضائع	– مكتبة مصر	– ١٩٨٢
٣٧ – غرام الأفاعى	– مكتبة مصر	– ١٩٨٣
٣٨ –شق الثعبان	– مكتبة مصر	– ١٩٨٣
٣٩ – قلعة الكبش	– مكتبة مصر	– ١٩٨٤
٤٠ – درب الشوك	– مكتبة مصر	– ١٩٨٥
٤١ – الكودية	– مكتبة مصر	– ١٩٨٦
٤٢ – بحر الظلمات	– مكتبة مصر	– ١٩٨٩
٤٣ – بنات مصر الجديدة	– مكتبة مدبولى	– ١٩٨٨
٤٤ – عاشقة الضباب	– مكتبة مدبولى	تحت الطبع
٤٥ – دماء غجرية	– روايت الهلال	تحت الطبع
٤٦ – زمن الجنون	– مكتبة غريب	١٩٨٧
٤٧ – أبناء الرعد	– مكتبة مصر	تحت الطبع

مكتبة المحبة تقدم :

سلسة « آفاق مضيئة »

الدكتــور نبيل راغب

عميد المعهـد العالى للنقد الفنى .

أســتاذ النقــــد بأكاديمية الفنـــون .

١ - أعمدة الأسرة السبعة .

٢ - الخوف من المجهول .

٣ - شرف الكلمة .

٤ - سجن القلق .

٥ - الحزن والشخصية المصرية .

٦ - أحلام اليقظة .

٧ - ليالى الكابوس .

٨ - العنف يجتاح العالم .

٩ - أسوار الخجل .

١٠ – أنياب الإكتئاب .
١١ – دنيا النفاق .
١٢ – أشواك الغيرة .
١٣ – عقدة الذنب .
١٤ – العقل الباطن .
١٥ – جنون العظمة .
١٦ – خداع النفس .
١٧ – الشخصية السوية .
١٨ – والكون يسبح بحمده .
١٩ – أغوار النفس المظلمة .
٢٠ – آفاق النفس المضيئة .
٢١ – كهوف الوسوسة .
٢٢ – الشيخوخة المبكرة .
٢٣ – الأسرة الديمقراطية .
٢٤ – المرأة وعالمها العجيب .
٢٥ – بئر الإدمان .
٢٦ – دعوة للتفكير .
٢٧ – فن الضحك الراقى .
٢٨ – طيش الشباب .
٢٩ – غربة الإنسان .
٣٠ – دوامة الإنفعال .
٣١ – أثر الإيحاء فى حياتك .
٣٢ – الإنهيار العصبى .
٣٣ – نار الغضب .
٣٤ – العقدة النفسية .
٣٥ – المراهقة المتأخرة

رقم الايداع ٧٦٤٠ / ١٩٨٩

القاهرة الحديثة للطباعة
أحمد بهى الدين الخربوطلى
٣ شارع الجد بالفجالة
تليفون : ٩٣٤٣١٠